

# خيارات النخب السياسية الحاكمة وأزمة دولة ما بعد الاستعمار في ليبيا 1951-2011

علي بن موسى(\*)

طالب دراسات من معهد الدوحة للدراسات العليا.

## ملخص

تبحث هذه الورقة في كيفية نشوء الدولة الليبية الحديثة، وما رافقها من تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية، منذ الاستقلال في عام 1951 إلى ما قبل تفكك الدولة ومؤسساتها نتيجة لتداعيات انتفاضة عام 2011. وتركز الورقة على الدور الذي أدته خيارات النخب الوطنية الحاكمة في بناء الدولة الليبية الحديثة خلال حقبة النظامين السياسيين اللذين حكما ليبيا قبل انتفاضة 2011 (المملكة السنوسية 1951-1969)، (دولة الجماهيرية 1969-2011). تسعى هذه الدراسة إلى اختبار فرضية أساسية مفادها أن أزمة الدولة الليبية الحالية، متجذرة في الطريقة التي شكّلت بها الدولة الليبية الحديثة، والتي اتسمت بالتناقض الذي أوجدته عملية فرض الدولة القومية الحديثة على المجتمع الليبي من طريق الاستعمار، وتراكم تاريخي طويل من إضعاف البناء المؤسسي للدولة على يد النخب السياسية الحاكمة في النظام الملكي، ودولة الجماهيرية.

## Abstract:

This paper examines the formation of the modern Libyan state and the political, economic, and social transformations that accompanied it, from its independence in 1951 up to the period just before the disintegration of the state and its institutions due to the repercussions of the 2011 uprising. It focuses on the role played by the choices made by the ruling national elites in shaping the modern Libyan state during the two political regimes that governed Libya before the 2011 uprising : the Senussi Kingdom (1951-1969) and the Jamahiriya State (1969-2011). This study aims to test a fundamental hypothesis that the current crisis facing the Libyan state is deeply rooted in the manner in which the modern Libyan state was formed. This process was characterized by the inherent contradiction

arising from the imposition of a modern nation-state on Libyan society through colonialism and a long historical trend of weakening the state's institutional structure at the hands of the ruling political elites within both the monarchy and the Jamahiriya state.

## مقدمة

كشفت انتفاضات ما يُعرف بـ«الربيع العربي» عام 2011 ومآلاتها، عن الحاجة إلى مزيد من الفهم للدولة في الوطن العربي كجزء من الفضاء الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبالفعل، أنتجت عدد من الدراسات في هذا الصدد<sup>(1)</sup> منطلقاً من الدولة كنقطة مركزية مجدداً<sup>(2)</sup>، للنظر في مواضيع الانتقال الديمقراطي، والسلطوية، والحروب الأهلية، والثورات، والطائفية، بوصفها «الجبل الذي يجب على جميع علماء السياسة تسلكه عاجلاً أم آجلاً»<sup>(3)</sup> كما يقول جويل ميغdal.

لم يتخذ مسار بناء الدولة القومية الحديثة في الوطن العربي منحىً متطابقاً، بقدر ما اتخذ منحىً متشابهاً، تمثل أولاً بفرض نموذج الدولة الفيبيرية<sup>(4)</sup> على المجتمعات المحلية إبان مرحلة التوسع الاستعماري الأوروبي في القرن التاسع عشر، وثانياً، في حاجة الدول الناشئة حديثاً للعمل ضمن نظام دولي مُهيمن عليه من قبل قوى خارجية<sup>(5)</sup>. كان على النخب السياسية التي رسمت مسارات بناء الدولة القومية الحديثة في الوطن العربي أن تتفاعل ضمن سياق تاريخي مُحدّد مع البنى المادية (كالحدود الجغرافية، والبيئة المناخية، والموارد الاقتصادية)، والاجتماعية - الثقافية (التركيبات المجتمعية بخصائصها الطائفية، والدينية، والقبلية) الموروثة عن الحقبة الاستعمارية بعد تفكك الإمبراطورية العثمانية الذي لم ينتج منه

Mehran Kamrava, *Inside the Arab State* (Oxford: Oxford University Press, 2018), and Adham Saouli, (1) *The Arab State Dilemmas of Late Formation* (London: Routledge, 2012).

(2) ننوه هنا بالمساهمات السابقة لدراسة «أزمة» الدولة في العالم العربي، ونذكر أعمال كل من: خلدون حسن النقيب، *الدولة السلطوية في المشرق العربي المعاصر دراسة بنائية مقارنة*، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)؛ عبد الله العروي، *مفهوم الدولة*، ط 9 (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2011)، وبرهان غليون، *المحنة العربية: الدولة ضد الأمة*، ط 4 (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).

Joel S. Migdal, *State in Society Studying How States and Societies Transform and Constitute on Another* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2001), p. 231.

(4) استناداً إلى تعريف ماكس فيبر المرجعي في تعريف الدولة القومية الحديثة «رابطة سياسية إلزامية مع منظمة مستمرة يؤيد موظفوها الإداريون بنجاح المطالبة باحتكار الاستخدام المشروع للقوة لإنفاذ النظام داخل وحدة إقليمية معينة». انظر: *The Theory of Social and Economic Organization*, translated by A. M. Henderson and Talcott Parsons; edited with and introduction by Talcott Parsons (Oxford: Oxford university press, 1948), p.154.

«War and Insecurity: Legacies of Northern and Southern State Formation,» Roland Dannreuther, (5) *Review of International Studies*, vol. 33, no. 2 (April 2007), p. 310.

دولة-أمة راسخة في البداية<sup>(6)</sup>، بل فضاءات اجتماعية شكّلت المراحل التاريخية التي نشأت فيها الدول القومية العربية وتطوّرت، أو ضعفت وانهارت مع مرور الزمن<sup>(7)</sup>.

يجادل، جويل ميغدال، بأن الصراع بين المجموعات داخل أي مجتمع، هو من يحدد الكيفية التي يجب أن يتصرّف بها الناس، وأن طبيعة ونتائج تلك الصراعات هي من يزوّد المجتمعات بهيكلها وشخصيتها المتميّزة. وبالتالي، فإن «الدول لا تختلف عن أي منظمات رسمية أخرى أو مجموعات اجتماعية غير رسمية في هذا الصدد»<sup>(8)</sup>. ويضيف، بأنه في كثير من الأحيان، قادت الصراعات الائتلافية بين المجموعات، النخب الحاكمة، إلى تنفيذ سياسات تختلف نتائجها كلياً عما حُطّط له في الأصل<sup>(9)</sup>. يقودنا هذا بدوره إلى أهمية فهم تشكّل الدولة ومسارات بنائها في الوطن العربي، على أنه مسار متذبذب ينطوي على علاقة جدلية من الهيمنة والمقاومة بين مجموعات اجتماعية مختلفة الأهداف والتصورات، على النقيض من المسار الخطّي المُتّبع في ترسيخ الدولة القومية الحديثة في أوروبا<sup>(10)</sup>.

إلا أن المسار الخطّي المُتّبع في ترسيخ أركان الدولة القومية الحديثة في أوروبا، لم يمنع وجود اختلافات في كيفية تكوّنها وبالتالي اكتسابها هوية تميّزها من غيرها. في هذا

(6) تجدر الإشارة هنا إلى أن مرحلة الانتقال من الحكم العثماني إلى الأوروبي، تميّزت بوجود بفجوات كبيرة ومتباينة بين البلدان العربية المختلفة؛ ففي حين حافظت بعض الدول الاستعمارية على المؤسسات التي أنشئت خلال الحكم العثماني، بل وطوّرت بعضاً منها كما في مصر وتونس، دمرت إيطاليا في المقابل البيروقراطية العثمانية وبقية المؤسسات الإدارية والمالية التي تركها العثمانيون في ليبيا. انظر: Lisa Anderson, «The State in the Middle East and North Africa», *Comparative Politics*, vol. 20, no. 1 (October 1987), p. 5.

Saouli, *The Arab State Dilemmas of Late Formation*, pp. 8-28.

(7) كان الغرض من الفقرة السابقة، إيضاح نقطة منهجية مهمة في هذه الدراسة، ألا وهي رفض ثنائية البنية في مقابل الفاعل، وتجاهل السياق التاريخي لتشكّل الدولة في الوطن العربي، حيث يتألف السياق التاريخي من عناصر مادية بنوية (الاقتصاد السياسي، ووسائل العنف، والمؤسسات)، وأخرى ثقافية معيارية (هوياتية، وقيمية) يؤدي التفاعل بينها دوراً حاسماً في تحفيز حركة المجتمعات سياسياً أو عرقلتها.

(8) Migdal, *State in Society Studying How States and Societies Transform and Constitute on Another* p. 11.

(9) Ibid., p. 15.

(10) تكونت الدولة الحديثة في الغرب، بعد استكمالها مجموعة من المراحل التاريخية التي تمكّنت فيها في نهاية المطاف من الانتصار على مجموعة من البنى التاريخية التقليدية، كالاستقراطيات القائمة على القرابة، ونظام الإقطاع وشبكات التجارة، ولاحقاً الكنيسة. حدث ذلك بمثابة تنويع لعملية مؤسسية معقّدة، شجعت خلالها النخب الحاكمة الاستيلاء الجشع على الموارد لتأسيس جيوش دائمة، إضافة إلى بيروقراطية فعّالة لإدارة الضرائب والموارد المستخرجة والمستخدم في تمويل الحروب التي كان الهدف منها القضاء على التهديدات الخارجية واستبعاد المنافسين المحليين. انظر: Lisa Anderson, ««Antiquated Before They Can Ossify»: States That Fail Before They Form», *Journal of International Affairs*, vol. 58, no. 1 (Fall 2004), p. 4.

الصدد، سلطَ تونغ فوو، في دراسته المُمَيَّزة<sup>(11)</sup>، الضوء على دور العناصر غير المادية في بناء الدولة الحديثة، كأيديولوجيات النخب وخياراتها السياسية، والنماذج الإدارية، والمذاهب الدينية، محاولاً من خلالها تحديد أصول نشأة المركزية البيروقراطية الحديثة<sup>(12)</sup>، وجذور نشأة المؤسسات الديمقراطية والسلطوية داخل أوروبا وخارجها.

يحتاج فوو، بأن نوعية الحروب القصيرة والمعزولة نتيجة صعوبة التضاريس الجغرافية الشاسعة في أمريكا اللاتينية، أفضت إلى تقليص الجهاز البيروقراطي في دولها بالمقارنة مع الدولة الأوروبية التي كانت في أمس الحاجة عند تشكّلها إلى جهاز بيروقراطي ضخم، قادر على إدارة العائدات المُستخرجة من الضرائب، والمُستخدمة في شن الحروب ضد المنافسين في الداخل والخارج. عليه، لم تهتم النخب الحاكمة في أمريكا اللاتينية باستكمال بناء الدولة على النمط الأوروبي، لأنها عاشت فعلياً في بيئة منخفضة التهديد، وتحصّلت لاحقاً على قروض أجنبية لغرض التمويل.<sup>(13)</sup>

أما في ما يتعلق بطبيعة نشوء المؤسسات الديمقراطية والسلطوية، فإن فوو، يرى أن مؤسسات الدولة الحديثة في المُستعمرات السابقة (الجيش، والبيروقراطية، والمحاكم)، أنشئت بأقل قدر من الحماية من قبل الدول الاستعمارية. وفي الحالات التي لم يتوافر لديها بيئة سياسية محلية تنافسية ومتماسكة على مستوى الدولة القومية الحديثة، نتيجة بنيتها الاجتماعية المجزأة (أو التي جُزأت من قبل القوى الاستعمارية)، اضطرُّ بناء الدولة فيها لاحقاً إلى إنشاء مؤسسات أمنية وعسكرية ذات طبيعة سلطوية في الغالب، بدلاً من مؤسسات «تمثيلية» للقضاء على الانقسامات المجتمعية، والحفاظ على حدود دولتها القومية الحديثة من الخطر الداخلي والخارجي.<sup>(14)</sup>

Tuong Vu, «Studying the State through State Formation,» *World Politics*, vol. 62, no. 1 (2010), pp. (11) 148-175.

(12) يرى فوو بأن الدولة الوراثية (Patrimonial State) واللامركزية بيروقراطيًا، ليست دولة ضعيفة من الناحية العسكرية؛ فهولندا التي كانت من أقوى الإمبراطوريات في السابق، لم يكن لها جهاز بيروقراطي شديد المركزية، لكنها تمكّنت بسبب مقدرة عائلات النخب الأبوية المتحالفة مع الطبقة الرأسمالية التجارية وبقية النخب المحلية من ابتكار وسائل استراتيجية للحفاظ على توفير الأموال اللازمة لدعم الجيش. في حين اعتمد ملوك براندنبورغ في بروسيا، على القيم الدينية الكالفينية، مثل الانضباط والطاعة والصدق والعمل الجاد، لإقامة «ثورة انضباطية»؛ نجحت في بناء دولة تتمتع ببيروقراطية مركزية، وجيش فعّال بموارد محدودة. انظر: Ibid., pp. 155-156.

Ibid., p. 154.

Ibid., p. 162-163.

(13)

(14)

لكن هذا لا يمنع وجود اختلافات، ففي الهند نشأت مؤسسات سياسية تمثيلية، بينما سيطر الجيش على الحياة السياسية في كل من بورما، وباكستان، بالرغم من كون جميع هذه الدول مُستعمرات بريطانية في السابق.

انطلاقاً مما سبق، سنحاول في هذه الدراسة، مستخدمين منهج دراسة الحالة والقائم على التحليل التاريخي، معالجة الأسئلة التالية: ما الدور الذي أدته خيارات النخب السياسية الحاكمة في بناء الدولة الليبية الحديثة ضمن الحقبة الواقعة ما بين 1951-2011؟ وكيف تأثرت خيارات النخب بالظروف البنيوية التي حددت نطاق فاعليتها السياسي؟ وإلى أين انتهى مسار بناء الدولة الليبية قبل انتفاضة عام 2011؟

لمزيد من التوضيح المفاهيمي، يُقصد بالنخب في هذه الدراسة «الأشخاص القادرون، بحكم مناصبهم الاستراتيجية في المنظمات القوية، على التأثير في النتائج السياسية الوطنية بانتظام وبشكل جوهري»<sup>(15)</sup>. كما افترض بأن تأثير النخب على النتائج السياسية «بانتظام» يأتي من كون وجهات نظرهم الفردية والإجراءات المحتملة التي يتخذونها غالباً ما يُنظر إليها من قبل الأشخاص المؤثرين الآخرين في المجتمع على أنها عوامل مهمة يجب أخذها بالحسبان عند تقييم احتمالية الاستمرارية والتغيير في الأنظمة والسياسات. لا يجب أن يُفهم من هذا أن شخص النخبة النموذجي يؤثر في كل جانب من جوانب عمليات النظام وسياسته، بل يعني أنه قادر على اتخاذ إجراءات مؤثرة في تلك الجوانب البارزة من موقعه واهتماماته.

تُقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام، استعرض في الأول منها أمثلة عن دور النخب السياسية الحاكمة في رسم مسارات بناء الدولة الحديثة في الوطن العربي. في القسم الثاني سأعمل على تقييم بنية الملكية السنوسية (1951-1969) والتحوّلات التي أحدثتها في المجتمع الليبي بعد الاستقلال. أما في الثالث، فسأسعى إلى تقييم تجربة دولة الجماهيرية (1969-2011) وتحوّلاتها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

## أولاً: نشأة الدولة القومية الحديثة ومسارات بنائها في الوطن العربي

يجادل كل من رايموند هينبوش، وأدهم صولي، بأن عملية تكوّن الدولة القومية الحديثة في الوطن العربي، قامت على احتكار ثلاثة عناصر متداخلة سياسياً داخل الفضاءات الاجتماعية: احتكار العنف، والإطار الأيديولوجي، والموارد الاقتصادية<sup>(16)</sup>. فالسيطرة على الجيش والشرطة وبقية الأجهزة الأمنية، مكنت النخب الحاكمة من حرمان خصومها امتلاك وسائل العنف المادي التي تهدد سلطتها. وبدءاً من الخمسينيات فصاعداً، لوحظت عملية متفاوتة، ولكنها ثابتة لزيادة سيطرة الجيش على الحياة السياسية في الجمهوريات الشعبية

(15) G. Lowell Field, John Higley and Michael G. Burton, «A New Elite Framework for Political Sociology,» *Revue européenne des sciences sociales*, vol. 28, no. 88 (1990), p. 152.

(16) أدهم صولي ورايموند هينبوش، «الدولة العربية مقارنة سوسيولوجية تاريخية»، عمران، السنة 10، العدد 37 (صيف 2021)، ص 15.

كمصر، وسورية، والعراق، واليمن، على حساب القوى اجتماعية وسياسية أخرى<sup>(17)</sup>. أما في الملكيات المحافظة كالسعودية، والمملكة السنوسية الليبية فقد احتكرت النخب الحاكمة العنف بتنصيب المواليين في الأجهزة الأمنية الرئيسية<sup>(18)</sup>، ودعم حلفائها الخارجيين.

في ما يتعلق بالأيديولوجيا كمحدد لمعايير السلوك السياسي-الاجتماعي، وكمؤسس للشعور القومي بالانتماء، وأداة للتعبئة السياسية في مواجهة خصوم الداخل والخارج، وإضفاء الشرعية على السلطة؛ اعتمدت النخب الحاكمة على التكوين الثقافي لمجتمعاتها من أجل احتكار الإطار الأيديولوجي لشرعنة عملية بناء الدولة. يمكن أن نرى في المملكة العربية السعودية مثلاً واضحاً على ذلك، عندما استخدم الملك عبد العزيز التفسير الوهابي للإسلام من أجل التغلب على الانقسامات القبلية والمناطقية في المملكة. ومن ثم، أصبحت الوهابية بمنزلة أيديولوجيا الدولة الرسمية. في المقابل، قامت النخب الحاكمة في الجمهوريات الشعبية متأثرة بحركات معاداة الإمبريالية والتحرر الوطني العالمانية، بتبني الأيديولوجيا القومية (الناصرية، والبعثية) سياسياً، والاشتراكية اقتصادياً، ووظفتها في نزع الشرعية عن حكم أسلافها، وقمع منافسيها الحاملين لأيديولوجيات أخرى كالحركات الإسلامية والشيوعية<sup>(19)</sup>.

كانت عملية السيطرة على الموارد الاقتصادية أمراً لا يقل أهمية عن احتكار وسائل العنف، والإطار الأيديولوجي، في تكوين الدولة القومية الحديثة في الوطن العربي، فمثلاً كان استخراج الضرائب أمراً حاسماً في نشوء الدولة الأوروبية لتمويل الحروب الخارجية، وقمع المنافسين المحليين<sup>(20)</sup>؛ كانت السيطرة على عائدات الموارد الطبيعية (النفط، والغاز) في الملكيات الخليجية، والتمويل الأجنبي بالنسبة للدول ذات الموقع الاستراتيجي (الأردن، وليبيا قبل اكتشاف النفط)<sup>(21)</sup> ضرورية بالنسبة إلى النخب الحاكمة للحفاظ على السلطة. أما في الدول التي تفتقد مصادر الثروة الطبيعية، والدعم المالي الكبير من الرعاة الخارجيين (سورية، ومصر، وتونس)، فقد سعت النخب الحاكمة فيها، عبر سياسات إعادة التوزيع المتولدة من عملية التنمية التي تقودها الدولة كإصلاح الأراضي، وإحلال الواردات في الخمسينيات والستينيات، وعبر رأسمالية المحاسيب في الثمانينيات من إعادة إنتاج سلطتها<sup>(22)</sup>.

Adham Souli, «Back to the Future: The Arab Uprisings and State (Re)formation in the Arab World», (17) *Democratization*, vol. 22, no. 2 (2015), p. 318.

(18) صولي وهينبوش، «الدولة العربية مقارنة سوسيولوجية تاريخية»، ص 15.

(19) المصدر نفسه، ص 16.

edited by Peter Evans, Dietrich Rueschemeyer, and Theda, Charles Tilly, *Bringing the State Back In* (20) Skocpol (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1985), pp. 169–191.

Souli, «Back to the Future: The Arab Uprisings and State (Re)formation in the Arab World», p. 319. (21)

(22) صولي وهينبوش، «الدولة العربية مقارنة سوسيولوجية تاريخية»، ص 16.

شكّلت السيطرة على العناصر الثلاث السابقة الأنظمة السياسية المتنوعة في الوطن العربي. وكما في أي مرحلة مبكرة من تكوّن الدولة، سعت النخب الحاكمة بإنشائها لمجموعة من المؤسسات السياسية، والأمنية، والقانونية، حماية النظام السياسي الجديد غالباً من طريق القمع، وأحياناً باستمالة المجموعات المنافسة لها في الفضاء الاجتماعي بسبل مختلفة. وأدرك ماكس فيبر ذلك مبكراً بالقول «الدولة، كما المؤسسات السياسية التي سبقتها تاريخياً، عبارة عن علاقة غلبة جماعة على أخرى، وهي علاقة مدعومة بوسائل عنف شرعي (أي يعتبر شرعياً)»<sup>(23)</sup>.

نشأت الدولة القومية الحديثة في الوطن العربي أثناء التوسّع الاستعماري في المنطقة أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين<sup>(24)</sup>، كجزء من دمج كيانات المنطقة في النظام الرأسمالي العالمي، وهو ما دفع بالقوى الاستعمارية إلى المساهمة في خلق طبقة حاكمة جديدة تتألف من بقايا «الأعيان العثمانيين وزعماء القبائل الموجودين سلفاً»<sup>(25)</sup>، بعد أن قدّم لها الدعم المالي والمساعدات العسكرية، كما سُمح لها بتأسيس ملكية خاصة واسعة للأراضي.

فُوّضت جهود بناء الدول منذ البداية بسبب هشاشة شرعية أنظمتهم السياسية، حيث غالباً ما نظرت إليهم المجتمعات المحلية على أنهم «خادمون للمصالح الاستعمارية الغربية».

Max Weber, *The Vocation Lectures «Science as Vocation» «Politics as Vocation»*, edited with an introduction by David Owen and Tracy B. Strong; translation by Rodney Livingstone (Indianapolis, IN; Cambridge, MA: Hackett Publishing Company, 2004), p. 34. (23)

جوهر الحجة هنا هو أن عملية تشكّل الدولة ما بعد الكولونيالية في الوطن العربي (في بدايتها على الأقل) قد ساهمت في تعريف الأمن في المقام الأول من حيث هو مسألة داخلية، حيث أبدت النخب الحاكمة عموماً اهتماماً أكبر بالتهديدات المحلية أكثر من تهديد العدوان الخارجي. بطريقة مماثلة، غالباً ما كانت القوى الاجتماعية المحلية تخشى قمع نخبة الدولة بدلاً من الطموحات العدوانية الخارجية. لكن تفاقم الصراع العربي-الإسرائيلي، وأزمة قناة السويس سنة 1956، دفع النخب الحاكمة في الجمهوريات الشعبية وبخاصة من يُطلق عليها (دول المواجهة) كمصر، وسورية، والعراق، إلى تعظيم دور الجيش وبقية أجهزة الأمن في بناء الدولة لإحداث توازن أمني إقليمي مع إسرائيل بوصفها تهديداً خارجياً، إلا أن الجيش ظل في أكثر الأحيان أداة حيوية للرقابة الداخلية وضمانة ضد التحديات الداخلية لسلطة الدولة المركزية. انظر في هذا الصدد: J. C. Hurewitz, *Middle East Politics: The Military Dimension* (New York: Praeger, 1969), and Keith Krause, «Insecurity and State Formation in the Global Military Order: The Middle Eastern Case,» *European Journal of International Relations*, vol. 2, no. 3 (1996), pp. 319-354.

(24) وإن عادت جذورها كما يرى البعض إلى عصر التنظيمات العثمانية. انظر مثلاً: وجيه كوثراني، «التنظيمات العثمانية والدستور: بواكير الفكر الدستوري نصاً وتطبيقاً ومفهوماً»، تبين، السنة 1، العدد 3 (شتاء 2013)، ص 7-22. انظر أيضاً: Lisa Anderson, «Nineteenth-Century Reform in Ottoman», *Libya» International Journal of Middle East Studies*, vol. 16, no. 3 (1984), pp. 325-348.

(25) صولي وهينبوش، «الدولة العربية مقارنة سوسيولوجية تاريخية»، ص 18.

ومع ترهّل السلطات التقليدية كنتيجة لعمليات تحديث المجتمع، ساد فراغ تمكّنت بواسطته الطبقة الوسطى المتولّدة من عملية التحديث بخاصة بعد تسلل الكثير من أفرادها إلى الجيش والمؤسسات التعليمية والبيروقراطية الأخرى، من تحدّي شرعية الأنظمة القائمة، وحشدت تلك القوى الاجتماعية جهودها للمطالبة بإنهاء التبعية للغرب، وإعادة توزيع الأراضي والثروات الوطنية.

لم تعد الأنظمة السياسية الموالية للغرب (باستثناء بعض الملكيات الخليجية) بعد تآكل قواعدها الاجتماعية قادرة على احتواء المدّ الأيديولوجي القومي-العروبي بين شباب وقادة الطبقة الوسطى من المدنيين، وضباط الجيش المُسيّسين الذين كسروا احتكار تلك الأنظمة لإطاراتها الأيديولوجي الضعيف. وبالاستيلاء على أجهزة احتكار العنف من طريق ضباط الجيش في شكل انقلابات عسكرية أطلق عليها اسم «ثورات»، سقطت معظم تلك الأنظمة في أواخر الستينيات وبداية السبعينيات، ثم بدأ مسار جديد لبناء الدولة في الوطن العربي<sup>(26)</sup>.

استكملت النخب الحاكمة الجديدة رغبة منها في توطيد سلطتها، وإعادة بناء شرعيتها<sup>(27)</sup> تحديث المجتمع سلطوياً<sup>(28)</sup> على «نهج النموذج الأتاتوركي الذي عرفته تركيا في عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته»<sup>(29)</sup>. أي ثورة من الأعلى ضد طبقة مُلاك الأراضي ورأس المال الأجنبي، الذين شكّلت ثرواتهم الاقتصادية ونفوذهم السياسي، القاعدة الاجتماعية الضعيفة لدى الأنظمة السابقة.

تأثرت السياسات التحديثية بالاتجاهات الاقتصادية والسياسية الدولية المهيمنة في الستينيات والسبعينيات، حيث شجّعت الدول المانحة في الكتلتين الشرقية والغربية، نماذج التنمية التي تقودها الدولة «رأسمالية الدولة» بتقديم الدعم المالي والتقني اللازم لتنفيذها؛ في حين رأت فيها النخب الوطنية الحاكمة فرصة لتعزيز الاستقلال الوطني والنهوض باقتصادها المتأخر صناعياً<sup>(30)</sup>.

(26) لمزيد من التفاصيل، انظر: Manfred Halpern, *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963).

(27) كون معظمها جاء بانقلابات عسكرية.

(28) أي «تحديث» كل من الاقتصاد والمجتمع بدون تعبئة سياسية يمكن أن تهدد السلطة السياسية المكتسبة حديثاً. جرت محاولة شرعنة تلك الإجراءات من خلال تعزيز الأيديولوجيات القومية والإصلاح الاجتماعي، وكاريزما الزعيم (جمال عبد الناصر، وصدام حسين، ومعمّر القذافي، والحبيب بورقيبة، وحافظ الأسد إلى حد ما). في الواقع، نجحت تلك الاستراتيجية من (الإفراغ السياسي-Political Demobilization) بشكل كبير حتى اندلاع انتفاضات عام 2011.

(29) عزمي بشارة، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، سلسلة دراسات التحول الديمقراطي (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، ص 480.

(30) Toby Dodge, «From the «Arab Awakening» to the Arab Spring; the Post-Colonial State in the Middle East, » in: Nicholas Kitchen, eds., *After the Arab Spring Power Shift in the Middle East ?* (London: LSE IDEAS, 2012), p.6.

أدت سياسات إعادة التوزيع في شكل (دعم السلع الغذائية الأساسية، وخدمات التعليم والصحة المجانية، والإصلاح الزراعي) دوراً حيوياً في توسيع القاعدة الاجتماعية للأنظمة بضم الطبقات الوسطى الدنيا والدنيا، وبخاصة العُمال والفلاحون في النظام السياسي الجديد<sup>(31)</sup>. في موازاة ذلك، تبنت معظم الجمهوريات الشعبية نظام الحزب الواحد لاحتواء المشاركة السياسية في الحدود التي لا تهدد النظام الحاكم (الاتحاد الاشتراكي في مصر، وليبيا حتى عام 1977)، والبعث في كل من سورية، والعراق، وجبهة التحرير الوطني في الجزائر).

من الإنصاف القول بأن شرائح كبيرة من الطبقات الوسطى الدنيا والدنيا، استفادت من سياسات التنمية التي نفذتها الجمهوريات الشعبية في الستينيات والسبعينيات، إلا أن تلك السياسات خدمت بدورها أهدافاً سياسية سلطوية، ليس أقلها الهيمنة على المؤسسات التي أنشئت في السابق، واستبدال موظفيها ومسؤوليها، بالقوى الاجتماعية الموالية للنظام الجديد. إضافة إلى حرمان ما تبقى من برجوازيات وطنية من اكتساب أي استقلال اقتصادي قد يُمكنها من تحدي النظام الجديد سياسياً<sup>(32)</sup>.

في المقابل عملت الأنظمة الملكية التي نجت من السقوط (كالمملكيات الخليجية)، على تحصين نفسها مُستخدمة شرعيتها التقليدية بالدرجة الأولى<sup>(33)</sup>، واستراتيجيات تحديث انتقائية، راعت فيها قدر الإمكان عدم المساس بالتركيبة العشائرية والقيم التقليدية للمجتمع. كما حافظت على احتكارها وسائل العنف بإبقاء الجيش صغيراً، وتوظيف الحلفاء الموثوق في ولائهم للأسر الحاكمة في الأجهزة الأمنية الحساسة. وفي الوقت الذي عملت فيه الأسر الحاكمة بآلية تشبه عمل الحزب الواحد، زادت الطفرة النفطية من قدرة المملكيات الغنية على دمج قطاعات كبيرة من المجتمع في القطاع الحكومي، بحيث أصبحوا مندمجين في الدولة كطبقة وسطى تم كسب المزيد من رضاها عبر سياسات الرفاه. لكن كل ما سبق، لا ينفي دور التحالف الاستراتيجي بينها وبين الغرب لضمان الحماية من تهديد القوى الثورية أو الانقسامات الداخلية<sup>(34)</sup>.

بحلول نهاية السبعينيات وصل مسار بناء الدولة في الوطن العربي إلى ذروته، مع توطيد الأنظمة السياسية (جمهوريات، ومملكيات) لأركان حكمها ولو بشكل غير كامل، مع تنامي نزوع

(31) صولي وهينبوش، «الدولة العربية مقارنة سوسيولوجية تاريخية»، ص 22.

(32) Dodge, Ibid., p. 7.

(33) كان اللجوء للشرعية التقليدية (الدينية) أمراً جوهرياً لدى الأنظمة الملكية الغنية، وغير الغنية بالموارد كالمغرب، والأردن للحفاظ على السلطة.

(34) لمزيد من التفاصيل، انظر: Michael Herb, *All In the Family: Absolutism, Revolution, and Democracy* (New York: State University of New York Press, 1999), and Joseph Kostiner, *Middle East Monarchies: The Challenge of Modernity* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2000).

عدد من الدول إلى تبني نموذج «الدولة الأمنية»<sup>(35)</sup> بسبب خوف النخب الحاكمة من الانقلابات العسكرية والقوى الراديكالية في الداخل؛ وتنامي التهديدات العسكرية من الخارج، وبخاصة بعد الهزيمة العربية أمام إسرائيل في حرب 1967.

شوّه النزوع المتنامي للدولة الأمنية أشكال حكم القانون العقلاني كافة، كما عكس الرغبة الحقيقية لدى النخب الحاكمة في عدم إضفاء طابع مؤسسي على العلاقة بين الدولة والمجتمع<sup>(36)</sup>، وهيمنت بدلاً من ذلك علاقات المحسوبية التي فاقت معاناة الجهاز البيروقراطي المتضخم، وهو ما نتج منه خسارة البيروقراطية التنموية لطاقتها السياسية والتعبوية وتحولها إلى مصدر من مصادر الفساد، الذي أدى بالتزامن مع زيادة الإنفاق العسكري إلى إضعاف تراكم رأسمال الدولة<sup>(37)</sup>.

(35) يطلق على الدول التي يكون فيها الأمن بمنزلة السمة الرئيسية للدولة اسم الدول «البريتورية» وهو لفظ مشتق من اللاتينية Praetoriani أو الحرس الإمبراطوري، والمقصود به الحرس الشخصي المسؤول عن حماية الأباطرة الرومان في روما القديمة. تميل مثل هذه الدول إلى حل مشكلة الانقسامات الاجتماعية والسياسية داخلها عبر استخدام مفرط للعنف المادي، وفي حالاتها القصوى، قد تدخل هذه الدول في حروب مع شعوبها، كما في العراق تحت حكم صدام حسين (عمليات الأنفال 1986-1989، وأحداث الانتفاضة الشعبانية 1991)، أو في استجابة النظام السوري لانتفاضة عام 2011. ومع ذلك، فإن الدولة «البريتورية» ليس بالضرورة غير مستقرة ويمكن أن تظهر قدراً كبيراً من المتانة والصمود. يمكن لقادة هذه الدول أيضاً، في بعض الأحيان، تصدير مخاوفهم من زعزعة الاستقرار الداخلي من خلال الانخراط في حروب خارجية، على سبيل المثال، كانت محاولة غزو العراق لإيران عام 1981 مدفوعاً إلى حد كبير بمخاوف من جاذبية الدولة الثورية الجديدة لأغلبية سكان العراق من الشيعة. انظر: Roland Dannreuther, «War and Insecurity: Legacies of Northern and Southern State Formation», *Review of International Studies*, vol. 33, no. 2 (2007), p. 325, and Steven Heydemann, eds., *War, Institutions, and Social Change in the Middle East* (Berkeley, CA: California University Press, 2000).

(36) Dodge, «From the «Arab Awakening» to the Arab Spring: the Post-Colonial State in the Middle East», (36) p. 7.

(37) صولي وهينبوش، «الدولة العربية مقارنة سوسيولوجية تاريخية»، ص 24-25. لعل هذا ما دفع نزيه الأيوبي للتحذير من تضخم الدولة العربية المفتقرة بحسبه للهيمنة الفعلية على قواعدها الطبقية والاجتماعية. ما جعل منها دولة (شرسة، وقاسية) لكنها ضعيفة إذا ما قورنت بالدول الأوروبية، أو حتى غير الأوروبية كالصين. وذلك، لأنها لم تولد من «رحم تاريخها الاجتماعي-الاقتصادي، أو تقاليد الثقافة والفكرية الخاصة بها». وبالتالي، فهي غالباً ما تلجأ إلى استخدام أكبر قدر من العنف المادي لتبقى. يعزو الأيوبي ذلك لسببين: أولاً، غياب بنية تحتية قوية تنفذ من خلالها الدولة العربية للمجتمع بشكل فعال عبر آليات معينة، كاستخراج الضرائب على سبيل المثال. ثانياً، عدم قدرتها على تشكيل كتلة اجتماعية تاريخية تعترف بشرعية النخبة الحاكمة. انظر: نزيه ن. الأيوبي، تضخيم الدولة العربية السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة أمجد حسين؛ مراجعة فالح عبد الجبار (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 36. ينبغي الحذر من الوقوع في فخ التعميم، فالدولة العربية ليست دولة واحدة كما ترى هذه الدراسة. ثم ألا يشكل صمود الأنظمة الملكية العربية بدون استخدام مستويات مفرطة من العنف تحدياً لفرضية الأيوبي؟

منذ منتصف الثمانينات وبعد عام 1990 بالتحديد، أخذ مسار بناء الدولة في الوطن العربي منحىً جديداً مدفوعاً بعاملين بنيويين: أولاً، انخفاض أسعار النفط الذي استخدمت إيراداته بشكل مباشر في تنفيذ سياسات التنمية التي قادتها الدول، أو بشكل غير مباشر عن طريق المساعدات وحوالات العمال المغتربين. ثانياً، أدى تفكك الاتحاد السوفياتي، وتغير بنية النظام الدولي من ثنائي القطبية إلى أحادي القطبية، إلى زيادة الهيمنة الأمريكية في المنطقة، والتي تركت انطباعاً بأنه لا بديل من السياسات الرأسمالية النيوليبرالية في تحقيق التنمية الاقتصادية<sup>(38)</sup>.

اتجهت النخب العربية الحاكمة للتكيف مع تلك التغيرات البنيوية وبخاصة في الجمهوريات الشعبية لتنفيذ سياسات لبرلة اقتصادية. فمنذ منتصف ثمانينات القرن الماضي، استسلمت كل من الجزائر، وتونس، ومصر<sup>(39)</sup> لتوصيات صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي المتعلقة بإعادة هيكلة الاقتصاد من أجل الحصول على قروض تمويل خارجية. وذلك، عبر إلغاء حصص الاستيراد، وخفض التعريفات الجمركية وضوابط أسعار الفائدة، وخصخصة الصناعات الحكومية<sup>(40)</sup>. حتى سورية التي حاربت بشدة للحفاظ على سيادتها الاقتصادية، أرغمت على التكيف نسبياً مع روح العصر الاقتصادي الجديد في مواجهة أدائها الاقتصادي الضعيف وزيادة مديونيتها<sup>(41)</sup>.

لم يرافق برامج اللبرلة الاقتصادية، أي لبرلة سياسية حقيقية، ونتيجة لذلك، استمرت السياسات السلطوية السابقة كما هي تقريباً<sup>(42)</sup>. ومن المفارقة أن السياسات السلطوية المستخدمة سابقاً في بناء عقد اجتماعي توزيعي بغرض توسيع القاعدة الاجتماعية للنظم السياسية، وتعبئة الطبقات الوسطى الدنيا والدنيا كالعاملين والفلاحين سياسياً، استخدمت هذه المرة لأغراض مختلفة تماماً، أي لفرض تدابير التقشف (خصخصة القطاعات الحكومية، رفع الدعم عن السلع الغذائية الأساسية، والكهرباء، والوقود)، ولقمع الاضطرابات الاجتماعية الناجمة عنها. وأخيراً، للدفاع عن التفاوت الطبقي الجديد عبر الاستبعاد السياسي الجماعي «للجماهير المستغنى عنهم» من الائتلافات الحاكمة<sup>(43)</sup>.

(38) لمزيد من التفاصيل، انظر: Haifaa A. Jawad, eds., *The Middle East in the New World Order* (London: Macmillan Press Ltd, 1994).

(39) في استكمال لسياسات الانفتاح التي ابتدأت في عهد السادات منتصف السبعينيات.

(40) Dodge, «From the «Arab Awakening» to the Arab Spring; the Post-Colonial State in the Middle East,» p. 8.

(41) لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد جمال باروت، *العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح* (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 21-49.

(42) Stephen J. King, *The New Authoritarianism in the Middle East and North Africa* (Bloomington, IN: Indiana University Press, 2009), pp. 88-192.

(43) صولي وهينبوش، «الدولة العربية مقارنة سوسيولوجية تاريخية»، ص 27.

لم تكن اللبلة الاقتصادية سوى محاولة فاشلة لإدارة الاختلالات الاقتصادية البنيوية في الدول التي طبقتها، حيث أثبتت نتائجها على المديين القصير والطويل، بأنها لم تكن سوى عملية انتقال من رأسمالية الدولة إلى رأسمالية المحاسب<sup>(44)</sup> تحالفت فيها كل من السلطة السياسية (كبرجوازية صغيرة سابقة، تحولت باستخدام سلطتها إلى برجوازية دولة) مع ما تبقى من برجوازية وطنية بإعادتها للاقتصاد المحلي، مُضاعفاً إليها رأس المال الأجنبي الذي تم إغراؤه بالمشاريع الاستثمارية<sup>(45)</sup>. وبالتأكيد احتاج ذلك التحول إلى سياسة خارجية تتراوح بين «الاعتدال» إلى «الصدقة» مع الدول الغربية، بدءاً من رواج خطابات «العولمة» والتحرير الاقتصادي، مروراً بمعاهدات السلام مع إسرائيل (كامب ديفيد 1978، وادي عربة 1994)، وعملياً بمشاركة قوات عربية إلى جانب التحالف الدولي بقيادة أمريكا في حرب الخليج الثانية عام 1991، والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 في «الحرب على الإرهاب»<sup>(46)</sup>.

قادت تلك التغييرات الاقتصادية بطبيعة الحال إلى تغييرات اجتماعية وسياسية، حيث بدأت الطبقة الرأسمالية الحديثة أو «المستحدثة» في المطالبة بحصة من السلطة كشرط للقيام بمزيد من الاستثمارات، في حين طالبت الطبقة الوسطى المتعلمة في المدن الحضرية بعدما أصيبت بالإحباط من فشل مشروع الدولة الحديثة، بالديمقراطية، ومزيد من الحريات المدنية. أما الطبقات الوسطى الدنيا - والدنيا أي الضحايا الأبرز لمضاعفات عملية اللبلة الاقتصادية، فقد طالبت بمزيد من الأسلمة لمواجهة الفراغ الناجم بعد أن تخلت الدولة عن أداء معظم وظائفها الاجتماعية<sup>(47)</sup>.

مع نكوص المشاريع العلمانية، والقومية، واليسارية في الوطن العربي، برزت تيارات الإسلام السياسي كقوة معارضة سياسية منظمّة في وجه الأنظمة السلطوية العربية حينها؛ متأثرة بنجاح الثورة الإيرانية عام 1979، وهزيمة السوفييات في أفغانستان من قبل التحالف الجهادي العالمي عام 1989. تنوّعت أهداف حركات الإسلام السياسي من حركات سعت إلى أسلمة المجتمعات سلمياً من القاعدة متجنّبة الاصطدام العلني مع السلطة، إلى حركات راديكالية أمنت بضرورة السيطرة على الحكم بالكفاح المسلح حتى يتسنى لها أسلمة المجتمع من القمة<sup>(48)</sup>. طبعاً، هذا لم يمنع بعض الحركات الأخرى، من تأسيس أحزاب سياسية، والقبول

(44) أي هيمنة مجموعة صغيرة من رجال الأعمال الذين تربطهم صلات وثيقة بأعلى مستويات النظام على عملية الخصخصة في علاقة تكافلية مع من هم في مواقع السلطة السياسية لتطوير المصالح الاقتصادية الخاصة بشكل متزايد في ما يشبه نظام احتكار القلة.

(45) Dodge, «From the 'Arab Awakening' to the Arab Spring; the Post-Colonial State in the Middle East,» p. 10.

(46) صولي وهينوش، المصدر نفسه، ص 27-28.

(47) المصدر نفسه، ص 28.

(48) تظهر هذه الفروق بشكل واضح بين حركات الإسلام السياسي في مصر، خاصة مع بداية السبعينيات في القرن العشرين، انظر: Gilles kepel, *Muslim Extremism in Egypt the Prophet and Pharaoh*, translated by Jon Rothschild (Berkeley, CA: University of California Press, 1985).

بالانتخابات الصورية التي أتاحتها اللبلة السياسية الشكلية والمُقيدة أمنياً إلى حد كبير من قبل النخب الحاكمة في بعض الأنظمة العربية<sup>(49)</sup>.

لم يقتصر بروز الحركات الإسلامية في الجمهوريات الشعبية السابقة التي تحولت إلى أنظمة سلطوية متبلرة اقتصادياً، بل تعاظم حضورها حتى في الملكيات المحافظة الغنية. لاحظ ذلك ستيفان لأكروا أثناء دراسته للحركات الإسلامية المعاصرة في السعودية يقول فيه: «وأخيراً، فإن دراسة «انتفاضة الصحة» تعلّمنا أن أي انخفاض حاد في موارد الدولة، في نظام قائم على توزيع الموارد، قد يكون له تداعيات خطيرة. وبما أن تلك الموارد لا تزال تعتمد بشكل كبير على أسعار النفط، فإنه لا شيء مستبعد في المستقبل. ولئن كانت السعودية لديها، بالتأكيد، احتياجات مالية كبيرة من شأنها أن تسمح لها على المدى القصير والمتوسط بتخفيف الصدمة، إلا أنه من المؤكد أن تنامي عدة سنوات من الأسعار المتدنية من شأنه أن يخلق الظروف المواتية لأزمة سياسية جديدة سيكون الإسلاميون الذين يواصلون وحدهم، كما سبق أن رأينا، امتلاك المرجعيات والهياكل اللازمة أول المستفيدين منها»<sup>(50)</sup>.

مع بداية القرن الحادي والعشرين، لم يطرأ تغيير ذو أهمية كبرى في مسار بناء الدولة في الوطن العربي، فقد انتهت معظم الأنظمة إلى سلطويات متبلرة اقتصادياً (تونس، ومصر، والجزائر)، أو سلطويات فشلت في التحول إلى دول شمولية كما في سورية وليبيا. أما الأنظمة الملكية فقد بدت أكثر استقراراً وحصانة أمام محاولات التغيير الاجتماعي والسياسي. وفي جميع الحالات، أظهرت معظم الأنظمة السلطوية في الوطن العربي مرونة استثنائية في التعامل مع مطالب التغيير الاجتماعي والسياسي، وبخاصة في ما يتعلق بالانتقال الديمقراطي<sup>(51)</sup>.

أفصح التراكم التاريخي لعملية بناء الدولة في الوطن العربي، عن ضعف بنيوي برز بوضوح مع اندلاع انتفاضات «الربيع العربي» أواخر عام 2010، وكانت أبرز سماته: أولاً، الاحتكار المتزايد للسلطة والموارد الاقتصادية من جانب النخب الحاكمة وحلفائها، بالتوازي مع استبعاد سياسي جماعي أكبر للقوى الاجتماعية المختلفة (فشل الدولة في التعبير عن تطلعات الطبقات الوسطى والدنيا وبالأخص الشباب). ثانياً، فقدان الهيمنة الإيديولوجية لعدد من الدول نتيجة لتآكل بناها الاقتصادية والسياسية، والفشل التاريخي (مع وجود بعض

(49) تعدّ تيارات الإسلام السياسي في المغرب والأردن، والجناح المعتدل داخل جماعة الإخوان المسلمين في مصر مثلاً جيداً على ذلك. للمزيد في هذا الصدد، انظر: أوليفيه روا، تجربة الإسلام السياسي، ترجمة نصير مروّ (بيروت: دار الساقي، 1996).

(50) ستيفان لأكروا، زمن الصحة الحركات الإسلامية المعاصرة في السعودية، ترجمة عبد الحق الزموري (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012)، ص 361.

(51) للمزيد حول الاستراتيجيات التي ابتعتها النخب الحاكمة لزيادة مرونتها السلطوية والتكيف مع المطالب المحلية بالتغيير انظر: بشارة، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، ص 497-500.

الفروقات بالطبع<sup>(52)</sup> في عملية بناء «الأمة على أساس المواطنة بما يتجاوز الجماعات الإثنية والقومية والطائفية»<sup>(53)</sup>، بل عملت النخب الحاكمة في بعض الأنظمة على تنشيط الهويات الطائفية، والقبلية، والجهوية، لتوظيفها سياسيًا لمصلحة الحفاظ على السلطة. علاوة على أن النظام الدولي أثبت على الأقل مع تطوّر أحداث «الربيع العربي»، بأنه غير داعم لترسيخ الدولة، بل على العكس، قادت التدخّلات الإقليمية والدولية في الدول الأكثر انقسامًا مجتمعيًا، مُستغلة جماعات الهوية وقمع السلطات المحلية الديموي للانتفاضات، إلى مزيد من الإضعاف لبنى الدولة المُتدخّل فيها.

أسفرت نتائج الانتفاضات العربية عن تفكّك مزيد من الدول في الوطن العربي، ولأجل الخروج من مأزق التعميم العشوائي وجب توضيح الفوارق بين الدول العربية المختلفة. حيث برهنت طبيعة الدولة في الأنظمة الملكية على قدرتها على أن تبقى محصّنة أمام الاضطرابات السياسية والاجتماعية بالأساليب السابقة نفسها، أي استخدام الرّيع في امتصاص الاحتقان الداخلي، بزيادة الرواتب وتحسين الخدمات الاجتماعية والاقتصادية. وخارجيًا، بالانخراط في سياسة خارجية جديدة قوامها السعي للتأثير في نتائج الانتفاضات العربية. أما الأنظمة في الأردن والمغرب، فقد عملت على تقديم إصلاحات سياسية، تتضمن احتواء المعارضة مع إضعافها في الوقت نفسه.

في الدول التي لم تفقد سيطرتها على احتكار العنف (تونس، ومصر) حافظت النخب الحاكمة على الدولة بالتخلّي عن رأس النظام، دون المساس ببنى الدولة الحقيقية (الجيش والأجهزة الأمنية، والمصالح الاقتصادية لكبار رجال الأعمال، والحكومة الكبار). أما في الدول التي فقدت سيطرتها على احتكار العنف كليًا (اليمن، وليبيا) أو جزئيًا (سورية)، فقد تحوّلت إلى دول مُفكّكة تعاني خللاً وظيفيًا (Dysfunctionality) جراء تداعيات الحروب الأهلية، تمثّل بحكم الميلشيات المسلّحة متعددة الولاءات والأهداف، وتدخل خارجي غير مسبوق، وأزمات إنسانية متعدّدة الأبعاد بسبب الفراغ الناجم عن غياب السلطة.

كان الهدف من هذا الجزء تقديم لمحة تاريخية عامة حول خيارات النخب الحاكمة في رسم مسار بناء الدولة في الوطن العربي، بسبب افتراضنا لتأثير النخب الليبية الحاكمة في النظامين السياسيين اللذين حكما ليبيا قبل عام 2011 بتجارب بناء الدولة في المحيط العربي، من دون أن ننفي عنها خصوصيتها. كما أن الهدف من دراسة التراكم التاريخي لخيارات النخب الحاكمة يعود إلى افتراضنا أيضًا أن انهيار الدول، لا يحدث فجأة وإنما نتاج تراكم تاريخي طويل.

(52) أحاجج بأن عملية بناء الأمة أي الكيان السياسي الذي يجمع عليه أفراد المجتمع بوصفه وطنهم نجحت بشكل أكبر في مصر وتونس، مما هي في سورية، والعراق، واليمن، وليبيا.

(53) المصدر نفسه، ص 503.

## ثانياً: دولة ما بعد الاستعمار الليبية الحديثة

تأثر التاريخ السياسي للدولة الليبية الحديثة، بالتجربة الاستعمارية الإيطالية (1911-1943)، ثم بالإدارة البريطانية الفرنسية المشتركة والوجود العسكري الأمريكي (1943-1951)، والتي افترض أن لكليهما تأثيراً كبيراً في المجتمع، وكذلك في الخيارات التي اتخذت من جانب النخب الوطنية الحاكمة في دولة الاستقلال بنظامها السياسيين (المملكة السنوسية 1951-1969)، ودولة الجماهيرية (1969-2011).

### 1 - النخبة الملكية السنوسية بين أولوية الحفاظ على الاستقلال وإعادة بناء الدولة (1951-1959)

لم يكن استقلال ليبيا عام 1951 ممكناً، إلا بعد هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية على يد قوات الحلفاء في شمال أفريقيا بين عامي 1942-1943. ولحسابات استراتيجية مرتبطة بالحرب الباردة، هدفها منع الاتحاد السوفياتي من أن يجد له موطناً قدم في شمال أفريقيا، واحتواء الحركات القومية المناهضة للإمبريالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ تحالفت بريطانيا وأمريكا مع الملكية السنوسية بقيادة «نخبة من شيوخ القبائل والأعيان الحضريين ذوي الذهنية الأبوية»<sup>(54)</sup>، على حساب أعيان غرب ليبيا المناصرين لقيام نظام عربي موحد داخل الجامعة العربية في مصر<sup>(55)</sup>.

رأت النخبة الحاكمة في المملكة السنوسية بأن التحالف مع بريطانيا وأمريكا أمر لا غنى عنه للحفاظ على الاستقلال، والتعامل مع الإرث الاستعماري الثقيل<sup>(56)</sup>. وعليه، وقّعت المملكة السنوسية اتفاقيتين: معاهدة الصداقة الليبية - البريطانية عام 1953، والاتفاقية العسكرية الليبية - الأمريكية عام 1954، والتي تحصّلت بموجبها كلتا الدولتين على قواعد عسكرية في

(54) علي عبد اللطيف أحمد، «دولة ما بعد الاستعمار والتحوّلات الاجتماعية في ليبيا»، تبين، السنة 1، العدد 1 (2012)، ص 166.

(55) المصدر نفسه، ص 167.

(56) يضاف إلى الصعوبات السياسية، الحقائق الاقتصادية والاجتماعية المروعة التي واجهت البلاد عند استقلالها: بنية تحتية مدمرة إلى حد كبير، لا تجارة تقريباً، بطالة عالية جداً، دخل للفرد يقدر بنحو 25-35 دولاراً في السنة، ومعدل وفيات الرضع بنسبة 40 بالمائة، ومعدل الأمية أكثر من 90 بالمائة. وعلى الرغم من صعوبة التأكد من مدى دقة هذه النسب تماماً، إلا أنها بالتأكيد تعكس الصورة التي كانت عليها البلاد عقب الاستقلال، لمزيد من التفاصيل، انظر: Rawle Farley, *Planning for Development* (New York: Praeger Publishers, 1971), and International Bank of Reconstruction and Development, *The Economic Development of Libya* (Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 1960).

شرق البلاد وغربها، في مقابل حصول المملكة السنوسية على حماية عسكرية، ومساعدات اقتصادية في وقت كانت تعاني فيه البلاد فقرًا شديدًا<sup>(57)</sup>.

كانت تلك الخيارات محكومة بسياق تاريخي مُحدّد، جعلت من خلاله النخب الحاكمة الحفاظ على الاستقلال، والحصول على دعم اقتصادي يساعدها في إعادة بناء الدولة ونشر التعليم أولويتها<sup>(58)</sup>. كما ضمت هذه النخب في صفوفها كذلك حتى بعض المتعاونين مع الدولة الإيطالية سابقاً، مثل محمود المنتصر أول رئيس للوزراء في ليبيا ما بعد الاستقلال، ووصلت التنازلات التي اضطرت النخبة الحاكمة إلى تقديمها من أجل الحفاظ على الاستقلال حد التغاضي عن إثارة قضية جرائم معتقلات الإبادة الجماعية الفاشية في ليبيا<sup>(59)</sup>.

ومن أجل تعزيز سياسة التوافق بين الأطراف المحلية، ووعي النخبة الحاكمة بردود فعل المجتمع الليبي التاريخية ضد فرض الدولة القومية الحديثة عليه من طريق الاستعمار، وبالأخص تجربة التنظيميين السياسيين الأكثر أهمية في النضال ضد الاستعمار الإيطالي (الحركة السنوسية<sup>(60)</sup>، والجمهورية الطرابلسية)<sup>(61)</sup> المتكئتين على المؤسسات الثقافية التقليدية والأيدولوجية (ثقافة الجامعة الإسلامية)، وروابط القرابة المستقلة ذاتياً عن الدولة

(57) أحميدة، «دولة ما بعد الاستعمار والتحوّلات الاجتماعية في ليبيا»، ص 169.

(58) انعكس ذلك بدوره حتى على السياسة الخارجية الليبية في عهد المملكة التي اتسمت بالحياد، حيث اتبعت المملكة الليبية سياسة خارجية حذرة جداً، تميزت بأقل أنواع المشاركة في أي تحالفات دولية أو إقليمية أو عربية مُحدّدة. يمكن الإشارة إلى الدعم الليبي للثورة الجزائرية (1954-1962) ولل قضية الفلسطينية كحالات استثنائية في السياسة الخارجية الليبية، ويجب أن يُنظر إليها بجذورها العميقة في وعي الشعب الليبي، وفي سياقها الديني القومي.

(59) علي عبد اللطيف أحميدة، الإبادة الجماعية في ليبيا الشر: تاريخ استعماري مخفي، ترجمة محمد زاهي بشير المغيربي، ط 2 (بنغازي: مجمع ليبيا للدراسات المتقدمة، 2023)، ص 340.

(60) حركة إصلاح ديني أنشأت هياكل بدائية للدولة منذ عام 1845؛ قامت من خلالها بحفظ الأمن، وجمع الضرائب، وتقديم التعليم الديني، والخدمات الاجتماعية للقبائل في منطقة برقة شرق ليبيا. حافظ مثل هذا الشكل المُبكر للتنظيم الاجتماعي على القيم الإسلامية والقبلية التي تحوّلت لاحقاً كأداة لتشكيل حركات المقاومة ضد الاحتلال الإيطالي. للمزيد حول الحركة السنوسية انظر: E.E. Evans Pritchard, *The Sanusi of Cyrenaica* (Oxford: Oxford University Press, 1949).

(61) تعد الجمهورية الطرابلسية، أول جمهورية في المنطقة العربية. أسست في غرب ليبيا عام 1918. كان لهذه الجمهورية قيادة جماعية من أربعة أشخاص، ومجلس شورى أو مجلس برلماني، وعلم، وصحيفة، وجيش. تمكن الإيطاليون من هزيمتها في عام 1922، عندما قرر موسوليني وجيشه الفاشي إعادة احتلال ليبيا وإلغاء جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها مع حركة المقاومة سابقاً. انظر: علي عبد اللطيف أحميدة، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا: دراسة في الأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحركات وسياسات التواطؤ ومقاومة الاستعمار، 1830-1932، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 26؛ ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص 172-182.

المركزية. بالتالي، لم يكن غريباً أن تتبنى المملكة الليبية دستوراً لامركزياً يقوّي سلطة الأقاليم الثلاثة التاريخية<sup>(62)</sup>.

وبالرغم من استناد دستور 1951 ظاهرياً إلى تقسيم السلطات بين القصر، والبرلمان، والحكومة، والمقاطعات الفدرالية، إلا أن الملك حظي فيه بصلاحيات كبيرة. فهو رأس الدولة، والقائد الأعلى للقوات المسلحة، إضافة إلى قدرته على تعيين كبار المسؤولين وعزلهم، وتمتعه بالحصانة الكاملة من المسؤولية<sup>(63)</sup>. على أرض الواقع، كانت القوة الفعلية في يد الديوان الملكي، المؤلف من مجموعة المستشارين والنخب القبلية القوية الموالية للسنوسية في برقة شرق ليبيا قبل الاستقلال كعائلة الشلحي التي تمتعت بنفوذ خاص داخل الديوان<sup>(64)</sup>. وهيمنت هذه النخب بدورها على كل المناصب الحكومية، والدبلوماسية، والبيروقراطية.

لم يكن لدى الدولة الليبية الوليدة أيديولوجيا قوية، نتيجة التجربة الاستعمارية التي لم تترك للبيين فرصة تشكيل مجتمع سياسي موحد أيديولوجياً على مستوى الدولة القومية الحديثة. ولخصت مقولة الملك إدريس السنوسي «إن المحافظة على الاستقلال، أصعب من نيئه»، تعبيراً عاماً عن إجماع النخبة الحاكمة وتصورها للتحديات التي تنتظرها لبناء دولتها الحديثة، وكانت رمزية الملك، والحفاظ على وحدة البلاد، وإعادة بناء هوية وطنية ليبية جامعة، العناصر الأساسية التي شكّلت الإيديولوجيا السياسية للنخبة الحاكمة التي حاولت نشرها في المؤسسات التي شرعت المملكة في بنائها<sup>(65)</sup>.

في عام 1955، أنشئت أول جامعة في ليبيا بحرمين في كل من طرابلس وبنغازي، والتي وفّرت فرصاً تعليمية جديدة، ساهمت في توسّع المدارس والجامعات الليبية لاحقاً. ولتقدّر، ليزا اندرسون، عدد طلاب المدارس على جميع المستويات بنحو 250,000 طالب، و3000 طالب في الجامعات أواخر عام 1960<sup>(66)</sup>. لكن لأسباب سياسية، ورغبة في توطيد شرعية النظام

Dirk Vandewalle, *A History of Modern Libya*, 2<sup>nd</sup> ed. (Cambridge, MA: Cambridge University Press, (62) 2012), p. 47.

تتألف ليبيا من ثلاث مناطق تاريخية - طرابلس في الشمال الغربي، وبرقة في الشرق، وفزان في الجنوب الغربي. اعترفت السلطات العثمانية بهم كمقاطعات منفصلة. تحت الحكم الإيطالي، تم توحيدهم لتبنياء مستعمرة واحدة، وهو ما فسخ المجال لليبيا المستقلة بعد انتصار قوات الحلفاء وطرد إيطاليا. بالنسبة إلى تاريخ ليبيا المبكر، كانت كل من طرابلس وبرقة أكثر ارتباطاً بالأراضي المجاورة لكل واحدة منهما أكثر من ارتباطها ببعضها البعض.

(63) انظر نسخة الدستور الليبي لعام 1951: <<https://shorturl.at/vyFKN>> (تم الاطلاع 28 تموز/يوليو 2023).

Salaheddin Hasan Sury, «The Political Development of Libya 1952-1969: Institutions, Polices and (64) Ideology,» in: J. A. Allan, *Libya since Independence Economic and Political Development* (Oxon: Routledge, 1982), p. 144.

Ibid., p. 150.

Lisa Anderson, *The State and Social Transformation in Tunisia and Libya, 1830-1980* (Princeton, NJ: (65) Princeton University Press, 1987), p. 260.

السياسي المستمدة أساساً من ميراث الجهاد ضد الإيطاليين، والشرعية الدينية التقليدية للزوايا السنوسية؛ أسس الملك عام 1955، كُلية دينية في الزاوية الأولى التي أنشأها مؤسس الحركة السنوسية محمد بن علي السنوسي في مدينة البيضاء عام 1841<sup>(67)</sup>، وتحولت لاحقاً إلى جامعة إسلامية ذات مكانة دينية - سياسية خاصة. كما أعاد الملك تنشيط بعض الزوايا السنوسية الأخرى بطريقة حديثة، تدار بمكاتب حكومية مع موظفين بأجر، على العكس من نموذج الزوايا الأصلي المستقل والمدار ذاتياً<sup>(68)</sup>.

لم يرافق سياسات التحديث المادي والتعليمي التي تبنتها المملكة السنوسية، أي تحديث سياسي، حيث ألغيت الأحزاب السياسية (كحزب المؤتمر الوطني بقيادة بشير السعداوي بعد أن تم نفي زعيمه) والجمعيات السياسية (كجمعية عمر المختار) منذ عام 1952<sup>(69)</sup>، نتيجة نظرة الملك وأعضاء الديوان المُشككة في الأحزاب والجمعيات السياسية المستقلة كعامل مُهدّد لوحدة البلاد من ناحية<sup>(70)</sup>، وتباين المصالح السياسية بين النخبة السياسية في شرق البلاد مع أعيان غرب ليبيا من ناحية أخرى. وهذا ما جعل من المسألة السياسية، مسألة مصالح نخبوية، وعائلية، وفئوية ضيقة، حيث شكّلت شبكات القرابة المحلية الهياكل التنظيمية للتنافس على السلطة. واتضح ذلك في تفضيل النخبة الحاكمة للعائلات، والقبائل، ذات النفوذ المحلي القوي في التعيينات الحكومية، بل حتى على صعيد التجنيد في الجيش والشرطة.<sup>(71)</sup>

كغيرها من الملكيات المحافظة في الوطن العربي، عمدت النخبة الحاكمة في المملكة الليبية، على إبقاء حجم الجيش صغيراً مقارنةً مع الشرطة، وعيّنت من يوثق بولائهم للنظام السياسي في المناصب الأمنية الحساسة. كانت قوة الشرطة في كل من طرابلس، وبنغازي، تعمل كجيوش إقليمية مسؤولة عن حفظ أمن النظام واستمراره في السلطة<sup>(72)</sup>. في المقابل، أنشأ بعض قدامى المحاربين السنوسيين المنفيين في الخارج سابقاً، وبعض الضباط الشباب

(67) أدرك الملك إدريس أنه قُبِلَ كملك على كل ليبيا من خلال التسوية، حيث كانت السنوسية لا تحظى بشعبية كبيرة في إقليم طرابلس. من ناحية أخرى، كان إدريس يدين بمنصبه كزعيم بلا منازع في برقة للحركة السنوسية. وهكذا، في الوقت الذي كان عليه أن يتصرف كزعيم سياسي بدون أي سند غير الدستور، كان عليه كذلك أن يحتفظ بمنصبه كزعيم أبوي للحركة السنوسية وشيخ طريقة ديني. لذلك، لم يكن مجرد مصادفة أنه أعاد تنشيط المؤسسات السنوسية الدينية.

(68) Sury, «The Political Development of Libya 1952-1969: Institutions, Polices and Ideology», p. 145.

(69) Vandewalle, *A History of Modern Libya*, p. 49.

(70) واجهت النخبة الحاكمة معارضة مستمرة من دعاة النظام الوحدوي، الذين رأوا في الفدرالية كظاهرة تقسيم مفروضة خارجياً ضد الوحدة الطبيعية للأمة. واستنكر آخرون حقيقة أن الموارد الضئيلة للبلاد، والتي جاءت بشكل رئيسي من المساعدات الخارجية كان ينبغي إنفاقها على التنمية، لكنها تُهدر في دعم ثلاث حكومات. أصبح تجاهل الحكومة لمعايير الجدارة في التعيينات السياسية مرتبطاً بما كان يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه يعكس علاقاتها المشبوهة مع الولايات المتحدة وبريطانيا.

(71) Anderson, *The State and Social Transformation in Tunisia and Libya, 1830-1980*, p. 257.

(72) Sury, «The Political Development of Libya 1952-1969: Institutions, Polices and Ideology», p. 144.

الذين دُرِّبوا على عجل من قبل القوات البريطانية الجيش الملكي النظامي، الذي انحدر معظم جنوده من الطبقات الوسطى الدنيا، التي نظرت إلى الجيش بوصفه مصدرًا من مصادر الدخل الحكومي<sup>(73)</sup>.

كان الجيش منذ تأسيسه موضع شك من جانب الملك والنخبة الحاكمة التي عملت على تقييد عمله، وضمان عدم تسيّسه باستخدام آليات غير رسمية لإنشاء ميليشيات موازية له، أبرزها قوات دفاع برقة، التي خضع التجنيد فيها للولاءات السياسية أو القبلية للأسرة السنوسية، وللملك بوجه خاص. كما تمتعت بتجهيز وتسليح أفضل من الجيش النظامي<sup>(74)</sup>. ونعتقد بدورنا أن تفضيل النخبة الملكية لقوات الشرطة الإقليمية، والحماية العسكرية الأجنبية، ساهم في إحياء مظالم الضباط العسكريين الذين أطاحوا بها في انقلاب عام 1969، بعد أن ساهم التحديث المادي المتسارعة وتيرته بعد اكتشاف النفط، والتأثير القومي الناصري في صعودهم كتنظيم سرّي داخل الجيش.

## 2 - العقد الأخير للملكية، اكتشاف النفط، والتحديث المادي دون السياسي (1959-1969)

بعد اكتشاف النفط عام 1959، والبدء في تصديره عام 1961، طرأت تغيرات جذرية في البنى السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية الليبية؛ بدءًا من إدراك النخبة الحاكمة لحاجتها أن تتبنّى نظامًا إداريًا موحدًا كبديل للنظام الفدرالي السائد بواسطة التعديلات الدستورية عام 1963. وذلك، لغرض معالجة مشاكل بيروقراطية متعلّقة بضعف التخطيط المركزي، وغياب الكفاءة والخبرة الإدارية اللازمة لإدارة القطاع النفطي الجديد<sup>(75)</sup>.

بعد تبني النظام الاتحادي، تم مركزة المزيد من السلطة في أيدي الملك وديوانه، كما تقلّصت روابط القرابة التي هيمنت على آليات التعيينات، والمناصب الإدارية، والبيروقراطية منذ الاستقلال بشكل نسبي<sup>(76)</sup> نتيجة صعود مجموعات طبقية جديدة بمصالح اقتصادية عابرة للتحالفات القبلية التقليدية، ومرتبطة بنمو دخل البلاد من النفط. وفي حين حافظت النخب القبلية المتحالفة مع النظام في برقة على نصيبها المعتاد من المناصب الحكومية، تم إشراك المزيد من رجال الأعمال وأعيان غرب البلاد في التعيينات الحكومية السياسية والبيروقراطية الجديدة للحفاظ على حالة السكون السياسي المُتبعَة منذ الاستقلال<sup>(77)</sup>، بخاصة بعدما أصبح النظام أكثر قدرة على إدامتها من خلال آليات التوزيع الريعية حيث «يرتبط جانب الإنفاق من

Dirk Vandewalle, *Libya since Independence: Oil and State Building* (London: Cornell University, 1998), p. 56. (73)

Ibid., p. 56. (74)

أحميدة، «دولة ما بعد الاستعمار والتحوّلات الاجتماعية في ليبيا»، ص 170. (75)

Vandewalle, *Libya since Independence: Oil and State Building*, p. 52. (76)

Vandewalle, *A History of Modern Libya*, p. 65. (77)

الإيرادات العامة بشكل أكثر وضوحاً بأجندة بناء الدولة لإحلال السلام المجتمعي والرضوخ السياسي<sup>(78)</sup>.

من المهم القول بأن معدل دخل الفرد الليبي ارتفع بعد اكتشاف النفط من 35 دولاراً عام 1951 إلى 2000 دولار سنة 1967<sup>(79)</sup>. كما ساعد ارتفاع الإيرادات النفطية الدولة في قيادة برامج لتحديث قطاعات التعليم، والصحة، والمواصلات، والإسكان، نتج منها ظهور طبقة وسطى متعلّمة، وحركات طلابية، واتحادات نسائية، ونقابات عمالية، وأندية ثقافية<sup>(80)</sup>.

وبالرغم من البرامج التحديثية الاجتماعية والاقتصادية التي نُفذت، إلا أن النخبة الحاكمة في المملكة السنوسية لم ترغب في القيام بأي تحديث سياسي خشية فقدان السلطة، واستمرت في معاداتها للمأسسة (Institutionalization)، والمعارضة العلنية المنظمة. واصلت السلطة الحظر المفروض على الأحزاب، ومنعت الجمعيات المدنية، والاتحادات العمالية من ممارسة نشاطاتها المعارضة<sup>(81)</sup>. يشهد على ذلك أيضاً، التلاعب بانتخابات 1964 البرلمانية لضمان فوز المرشحين المواليين للحكومة، بعد أن حُلَّ البرلمان من جانب الملك عندما تمكّنت المعارضة من تنظيم نفسها بين الأعضاء المُنتخبين، بينما في انتخابات عام 1965 تم العبث بصناديق الاقتراع لتمكين الموالين للنظام من الفوز مرة أخرى<sup>(82)</sup>.

شيئاً فشيئاً لم يعد في إمكان المملكة الليبية الحفاظ على الوضع الراهن، أي اللعب على توازن القوى بين الفئات الاجتماعية القوية، أو منع المجتمع من التأثر بالحركات القومية الراديكالية في المنطقة، وبخاصة في مصر. ومن ثم، بدأت المملكة ضحية لعملية التحديث التي بدأتها تدريجياً، وبخاصة مع انتشار التعليم على نطاق واسع، والرخاء الاقتصادي المتعاظم مع ارتفاع إيرادات النفط. عليه، بدأ خريجو الجامعات، ورجال الأعمال ومُلاك الأراضي الجدد، بالتعبير عن طموحاتهم السياسية في مواجهة النخب الأبوية القديمة التي كانت تتدهور بالتدريج.

حاول الملك استمالة القوى الصاعدة حديثاً، بتعيينه رئيس الوزراء محي الدين فكيّني عام 1963، وهو دبلوماسي متعلم أشرف على تنفيذ برامج إصلاحية وتنمية أبرزها: إلغاء

Rolf Schwarz, «The Political Economy of State-Formation in the Arab Middle East: Rentier States, Economic Reform, and Democratization,» *Review of International Political Economy*, vol. 15, no. 4 (2008), p. 609.

Vandewalle, *A History of Modern Libya*, p. 62.

(80) أمّيدة، «دولة ما بعد الاستعمار والتحوّلات الاجتماعية في ليبيا»، ص 170.

(81) المصدر نفسه، ص 171.

Dieter Nohlen, Michael Krennerich and Bernhard Thibaut, *Elections in Africa a Data Handbook* (82) (Oxford: Oxford University Press, 1999), p. 527.

النظام الفدرالي، ومنح المرأة الحق في التصويت ضمن تعديلات دستور 1963، كما أوكل له تنفيذ الخطة الخماسية للتنمية الاقتصادية (1963-1968). لكنه أُسقط من رئاسة الحكومة بسبب موقفه من أحداث عام 1964<sup>(83)</sup>.

بعد ذلك الحادث، تم تعيين حكومة أكثر محافظة برئاسة محمود المنتصر، ومع ذلك، تمت استعادة العناصر الإصلاحية مرة أخرى بعدد من التغييرات الوزارية في عهده، وخليفته حسين مازق. لكن الخطوات الأكثر جذرية بدأت مع تولي المحامي الشاب ووزير العدل السابق، عبد الحميد البكوش، لمنصب رئيس الوزراء عام 1967، ولأن حكومته ضمت عناصر من الشباب المتعلمين، والطامحين لتنفيذ مشاريع إصلاحية تهدف إلى إحداث تغييرات جذرية في بنية النظام السياسي الليبي، فقد تم تغييرها لمصلحة بيروقراطي معتدل هو ونيس القذافي، كأخّر رئيس وزراء في العهد الملكي<sup>(84)</sup>.

باختصار، قاد الفشل في مؤسسة عملية التحديث التي شرعت فيها المملكة بعد اكتشاف النفط، وبالأخص في ما يتعلق بالجانب السياسي، إلى انتشار الفساد بين الطبقة الحاكمة، واستمرار شبكة العلاقات الرزائية - الأبوية بين أفراد النخبة الحاكمة (النخب القبلية، عائلات الأعيان ذات النفوذ) والمجتمع، وهذا ما انعكس سلباً بدوره على مختلف عمليات التحديث في الجوانب الأخرى. وعلى الرغم من ارتفاع دخل النفط، ظلّت معظم المناطق الريفية تعاني الفقر، كما استمرت الطبقة الوسطى وليدة عملية التحديث مستبعدة من المشاركة السياسية، وهو ما مهّد الطريق أمام الضباط العسكريين المتأثرين بأيديولوجيا القومية العربية (الناصرية) ومعاداة الاستعمار بقيادة معمر القذافي عام 1969 لإسقاط المملكة والاستيلاء على السلطة رسمياً. وعلى الرغم من ضعف البناء المؤسسي للمملكة الليبية، إلا أن النظام الجديد ورث البلاد وهي على قدر معقول من التحسّن. إذ امتلكت الدولة نظاماً تعليمياً وصحياً جيداً، وقوانين إدارية حديثة لإدارة قطاع النفط، وبوادر أولية لمجتمع مدني نشط ممثّل بالأندية الرياضية، وجمعيات ثقافية، واتحادات نسائية، وأدبية.

(83) Sury, «The Political Development of Libya 1952-1969: Institutions, Polices and Ideology», p. 149.

في كانون الثاني/يناير 1964 اندلعت تظاهرات طلابية في مدينة بنغازي لعدم حضور الملك القمة العربية في القاهرة لاختلاف الأخير مع جمال عبد الناصر، فقامت قوات الأمن بإطلاق النار على بعض المتظاهرين مما أدى لمصرعهم، فأدّى ذلك إلى خلق حالة من الغضب لدى الشارع الليبي، فقام فكيّني بعد عودته بإصدار بيان يعلن فيه عزمه على معاقبة الجناة، فأدى هذا إلى نزاع مع قائد قوات الأمن محمود بوقويطين الذي دافع عن ضباطه (رغم أنه لم يأمرهم بإطلاق النار حيث كان تصرف الضباط فردياً)، فطلب فكيّني من الملك إدريس إقالة بوقويطين، ولما كان هذا الأخير من أخلص ضباط الملك، رفض الملك طلب فكيّني، فتقدم باستقالته التي قبلها الملك.

Ibid., p. 149.

(84)

## ثالثاً: النخبة الحاكمة في دولة الجماهيرية، اليوتوبيا في مواجهة الواقع (1969-2011)

يجادل الباحث، علي عبد اللطيف حميدة، بأن الإطاحة بالملكة الليبية لم يكن حالة شاذة كما صُوِّرَ الأمر من جانب بعض الأكاديميين والصحافيين الغربيين. على الضد من ذلك، كانت أيديولوجيا وأسلوب حكم دولة الجماهيرية، متجذرة تاريخياً في المجتمع الليبي وبخاصة في المناطق الداخلية للحركة السنوسية والجمهورية الطرابلسية<sup>(85)</sup>؛ والمركّز على الثقافة الإسلامية-العربية الجامعة، ومؤسسات القرابة المستقلة ذاتياً، والخوف من فكرة الدولة المركزية المرتبطة في وعي المجتمع الليبي بالاستعمار.

فالجماهيرية، وبالرغم من كونها دولة سلطوية - شعبية، إلا أنها خلال عقدها الأول، حاولت الإجابة عن المشاكل البنيوية السياسية في المجتمع الليبي، كالإرث الكارثي للاستعمار الفاشي، وضعف الدولة الملكية، ومسألة الهويات الجهوية المترسّخة. كما مكنتها سياساتها الإصلاحية الثورية في البداية، من توسيع قاعدتها الاجتماعية بين الطبقات الوسطى والدنيا ولا سيما في الأرياف، قبل أن تتحوّل إلى سلطوية شخصية شديدة القمع والفساد.

### 1 - مجلس قيادة الثورة، التجربة الأولى (1969-1977)

تألّفت النخبة الحاكمة الجديدة من أعضاء مجلس قيادة الثورة البالغ عددهم اثني عشر ضابطاً<sup>(86)</sup> برئاسة العقيد معمر القذافي<sup>(87)</sup>. جاء هؤلاء الضباط من الطبقات الوسطى الدنيا أو البرجوازية الصغيرة، كما مثّلوا الأقاليم التاريخية الثلاثة المعروفة في ليبيا<sup>(88)</sup>، إضافة إلى أن معظمهم انحدر من مناطق ريفية، ومن قبائل صغيرة الحجم، باستثناء إمحمد المقرّيف من قبيلة المغاربة، وأبوبكر يونس جابر من قبيلة المجابرة. واحد فقط هو عمر المحيشي، الذي قدّم من مدينة مصراتة الساحلية لعائلة بارزة تعود لأصول شركسية<sup>(89)</sup>.

(85) Ali Abdullatif Ahmida, «Libya, Social Origins of Dictatorship, and the Challenge for Democracy», *The Journal of the Middle East and Africa*, vol. 3, no. 1 (2012), p. 73.

(86) أسماء أعضاء مجلس قيادة الثورة: الرائد عبد السلام جلّود، الرائد بشير هويدي، الرائد مختار القروي، النقيب عبد المنعم الهوني، النقيب مصطفى الخروبي، الرائد الخويلدي الحميدي، محمد نجم، الرائد عوض حمزة، الرائد أبوبكر يونس، النقيب عمر المحيشي، النقيب إمحمد المقرّيف.

(87) كوّن الضباط الصغار الاثني عشر اللجنة المركزية لمنظمة سرية داخل الجيش الليبي عُرفت باسم حركة الضباط الوحدويين الأحرار الليبيين. أعادت اللجنة المركزية تسمية نفسها باسم مجلس قيادة الثورة لاحقاً.

(88) أحميدة، الإبادة الجماعية في ليبيا الشر: تاريخ استعماري مخفي، ص 353.

(89) Ali Abdullatif Ahmida, *Forgotten Voices Power and Agency in Colonial and Postcolonial Libya* (New York; Oxon: Routledge, 2005), p. 79.

تبنّى مجلس قيادة الثورة أيديولوجيا وخطاباً مناهضاً للإمبريالية والاستعمار، وكذلك الشيوعية<sup>(90)</sup>، مع التركيز بشكل أساسي على القومية العربية الناصرية، والإسلام<sup>(91)</sup>. تُرجمت أيديولوجيا وخطاب النخبة الحاكمة الجديدة إلى سياسات شعبية - راديكالية على صعيد السياسات الداخلية والخارجية المُستلهمة حصراً من النموذج الناصري. وفي استمرار لسياسة النظام السابق استمر حظر الأحزاب السياسية والنقابات العمالية المستقلة من قبل مجلس قيادة الثورة عام 1970، كما اعتمد المجلس النموذج المصري لنظام الحزب الواحد، تحت اسم الاتحاد الاشتراكي العربي في عام 1971<sup>(92)</sup>.

بدأ المجلس سياساته الثورية الداخلية بتفكيك المنظومة المتبقية من النظام الملكي، مستهدفاً النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية (البيروقراطيين، ورجال الأعمال الكبار، والنخب القبلية، وعلماء الدين الموالين للسنوسية). كذلك، أبعد كبار الضباط في الجيش الملكي، ودُمجت كل من قوات الدفاع عن برقة، والشرطة الإقليمية في طرابلس ضمن الجيش النظامي<sup>(93)</sup>. استُكمِلت تلك السياسات الثورية بتبني سياسة خارجية راديكالية تجاه الدول الغربية<sup>(94)</sup>. تجلّت في إعلان اتحاد الجمهوريات العربية<sup>(95)</sup>، وإغلاق القواعد البريطانية والأمريكية المجلوبة في العهد الملكي، وطرد بقايا المستوطنين الإيطاليين، كما أعادت الحكومة التفاوض حول عقود النفط التي أبرمت مع الشركات الأجنبية<sup>(96)</sup>.

(90) وبهذا تحوّل مجلس قيادة الثورة على اعتراف دولي من إدارة نيكسون.

(91) في سياق معاداة الاستعمار والإمبريالية، ونزع الشرعية الدينية عن حكم النظام السابق، شدد مجلس قيادة الثورة على مكافحة ما عدّه «رذائل» مرتبطة بنمط الحياة الغربية ومجلوبة للمجتمع الليبي عبر الطبقة الحاكمة في النظام الملكي، فأغلقت الكازينوهات والنوادي الليلية وتم حظر المشروبات الكحولية. في عام 1972، أصبح دفع الزكاة (التبرع الخيري الإلزامي) التزاماً قانونياً رسمياً (حتى وإن لم يتم العمل به في معظم الأحيان، مثل إعادة العمل بقانون العقوبات الإسلامية الجنائية)، كما أنشأ القذافي عام 1972 جمعية الدعوة الإسلامية - وهي هيئة تبشيرية كانت بمثابة آلة دعائية جماعية تم ضخها بأموال النفط لنشر الإسلام، والترويج للنظام السياسي في ليبيا على المستوى الدولي. كذلك، أعيد العمل بالتقويم الإسلامي حيث تم استخدام التواريخ المسيحية والإسلامية في جميع الوثائق الرسمية. انظر: Alison Pargeter, *Libya the Rise and Fail of Qaddafi* (New Haven, CT: Yale University Press, 2012), p. 72.

Ahmida, *Forgotten Voices Power and Agency in Colonial and Postcolonial Libya*, p. 80. (92)

Vandewalle, *A History of Modern Libya*, p. 81. (93)

(94) حاول نظام القذافي أن يجعل من ليبيا رائدة في مجال الاستخدام السياسي للنفط، ففي أزمة الطاقة عام 1973 أيد النظام الليبي خفض الإنتاج بقوة من أجل زيادة أسعار النفط لمصلحة الدول العربية، وعُدّت تلك الخطوة أيديولوجياً بالنسبة إلى القذافي بمنزلة فرصة للدول النامية كي تخلق وعياً مشتركاً يعزّز الاستقلال الاقتصادي والسيطرة على الثروات المحلية.

(95) اتحاد الجمهوريات العربية هو بيان واتفاق وحدة لم يتم تطبيقه عملياً بين ثلاث دول عربية هي سورية، ومصر، وليبيا في عهد الرؤساء حافظ الأسد، ومحمد أنور السادات، ومعمّر القذافي.

(96) Matteo Capasso, «The War and the Economy: The Gradual Destruction of Libya,» *Review of African*

*Political Economy*, vol. 47, no. 166 (August 2020), p. 5.

دفع عدم تفاعل المجتمع الليبي بحماس مع السياسات الثورية التي أطلقها مجلس قيادة الثورة، إلى إعلان ما عُرف بالثورة «الثقافية» عام 1973، بعدما طُوب من «الجماهير الشعبية» إنشاء «لجان شعبية» تحل محل البيروقراطية القديمة التي باتت عائقاً أمام التغيير الثوري الجديد<sup>(97)</sup>. لكن على أرض الواقع، ظلت السلطة في يد مجلس قيادة الثورة، ويمكن وصف هذه الخطوة، بمنزلة البداية لما سيصبح السمة الرئيسية للحياة السياسية الليبية طوال الحقبة المتبقية، أي التداخل المتزايد بين الهياكل الرسمية وغير الرسمية للحفاظ على السلطة والهيمنة على الحياة السياسية<sup>(98)</sup>.

أدى تطبيق «الثورة الشعبية» إلى خلافات عميقة داخل النخبة الحاكمة، التي انقسمت إلى جناح تكنوقراطي بقيادة عمر المحيشي، وزير التخطيط آنذاك، والذي شدد على ضرورة إعطاء الأولوية لذوي الخبرة والكفاءة في المؤسسات الجديدة؛ في حين أصرّ الجناح الذي قاده القذافي على التعبئة الأيديولوجية والولاء السياسي. تعمّقت الخلافات إلى الحد الذي حاول فيه المحيشي الانقلاب على القذافي، وعندما فشل الانقلاب نتيجة وقوف الأعضاء الأكثر قوة داخل مجلس قيادة الثورة مع القذافي<sup>(99)</sup>، اضطر المحيشي إلى الهروب إلى المنفى وأُعيد الضباط المشاركون معه، دفعت محاولة الانقلاب القذافي إلى تسريع عملية شخصنة الحكم، حيث لم يبقَ من أعضاء مجلس قيادة الثورة غير أربعة من أعضائه بجانب القذافي (عبد السلام جلود، ومصطفى الخزوبي، وأبو بكر يونس، والخويلدي الحميدي)<sup>(100)</sup>. ثم جرى حل المجلس بعد إعلان ما سُمّي سلطة الشعب عام 1977.

## 2 - سلطة الشعب أم سلطة الفرد؟

قُضِيَ على آخر ما تبقى من معارضة في عام 1976 بسحق الانتفاضات الطلابية في جامعات طرابلس وبنغازي، واستُبعد جميع الإداريين والتكنوقراط المهنيين المشكوك بولائهم للنظام من مؤسسات الدولة المختلفة. بعدها اتجه القذافي لإحكام سلطته على الجيش بتعيين أقاربه ومعاونيه، حيث أنهت تبعات محاولة الانقلاب بقيادة المحيشي، كل المعايير المهنية الخاصة بالتجنيد العسكري في ليبيا<sup>(101)</sup>.

(97) أحميدة، «دولة ما بعد الاستعمار والتحوّلات الاجتماعية في ليبيا»، ص 174.  
(98) كان الهدف الحقيقي من الثورة الشعبية، تدمير ما تبقى من مؤسسات أنشئت من العهد الملكي، واستبدال الإداريين والبيروقراطيين كافة المشتبه بولائهم للنظام الجديد بالقوى التي سيكون لها تنشئة اجتماعية وأيديولوجية مختلفة اختلافاً جوهرياً عن النخب القديمة في النظام الملكي. احتاجت «الثورة الشعبية»، خطاباً شعبوياً، أجادل بأن القذافي برع في تقديمه، إلا أنه بشرّ بمجموعة من النقاط التي ستهيمن على التوجهات الثورية القادمة، كمعاداة المؤسسة، وظهور ما يعرف «بالنظرية العالمية الثالثة» في الكتاب الأخضر كموجه أيديولوجي لنظام الحكم.

(99) أبرزهم عبد السلام جلود.

(100) Ahmida, *Forgotten Voices Power and Agency in Colonial and Postcolonial Libya*, p. 81.

(101) Vandewalle, *A History of Modern Libya*, p. 100.

بعد إعلان سلطة الشعب عام 1977، تحول اسم ليبيا رسمياً إلى «الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية»، وفي العام اللاحق صدر المجلد الثاني من الكتاب الأخضر، والذي عبّر فيه القذافي، مستفيداً من عائدات النفط الكبيرة، عن رغبته في إقامة مجتمع «اشتراكي فطري أصيل» (Indigenous Pastoralist Social Society) كما يصفه علي أميدة<sup>(102)</sup>. وبطريقة تعكس نزعة شمولية للهيمنة السياسية على المجتمع وتقويض القوة الاقتصادية للبرجوازية الوطنية، تم التضييق على كل أشكال النشاط الاقتصادي المستقل عن السلطة. ومنذ بداية الثمانينيات، ألغيت التجارة الخاصة، واستولت الدولة على عمليات الاستيراد والتصدير<sup>(103)</sup>، كما أممت جميع ممتلكات الوقف الدينية لإضعاف أي قوة اقتصادية لرجال الدين المشكوك في ولائهم للنظام<sup>(104)</sup>.

من الانصاف القول، بأن شرائح من الطبقات الوسطى، والدنيا، استفادت من تلك السياسات الاقتصادية التي وفّرت فرص عمل ثابتة لليبين<sup>(105)</sup>، بل وحتى للعمالة الوافدة<sup>(106)</sup>. إضافة إلى خدمات تعليمية وصحية مجانية، وبرنامج دعم واسع لجميع مصادر الطاقة، والمياه، والغذاء. تحوّلت بدورها الكثير من الأحياء السكنية الفقيرة والمساكن غير الصحية إلى مساكن لائقة. كما شرعت الحكومة أيضاً في تأسيس مشاريع للبنية التحتية والتشييد أبرزها مشروع النهر الصناعي<sup>(107)</sup>.

أكسبت سياسات التوزيع النظام دعماً اجتماعياً تلاشى مع الهيمنة السياسية المفرطة، والتصحّر المؤسسي، الذي تم تعويضه بزيادة نفوذ الأجهزة الأمنية والعسكرية غير الرسمية،

(102) أميدة، «دولة ما بعد الاستعمار والتحوّلات الاجتماعية في ليبيا»، ص 175.

(103) Ronald Bruce St. John, «The Changing Libyan Economy: Causes and Consequences», *Middle East Journal*, vol. 62, no. 1 (2008), p. 77.

(104) Vandewalle, *A History of Modern Libya*, p. 107.

(105) يبلغ عدد الليبيين العاملين كموظفين في الدولة قرابة الـ 70 إلى 75 بالمئة من عدد السكّان في أواخر الثمانينيات. انظر: Ibid., p. 161.

(106) في عام 1980، كان أكثر من نصف القوى العاملة الإدارية والمهنية من غير الليبيين، وكذلك ثلث العمالة الماهرة وشبه الماهرة ونحو 60 بالمئة من العمالة غير ماهرة؛ إجمالاً، شكل الأجانب 40 بالمئة من القوة العاملة النشطة في ليبيا. عكس الاقتصاد حدود فائض رأس المال، وهيكل قصير العمالة لدولة ريعية. تم توفير 70 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي بالكامل من خلال تصدير واحد، وهو النفط، في حين أن الزراعة، التي توظف 30 بالمئة من القوة العاملة، تمثل فقط 2 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي وتوفر أقل من 40 بالمئة من الحاجات الغذائية للبلاد. كغيرها من الدول المصدرة للنفط في الخليج، كانت ليبيا ستجد أن قدرتها الاستيعابية مقيدة بشدة لولا اعتمادها بشكل كبير على العمالة الأجنبية والواردات. انظر: Anderson, *The State and Social Transformation in Tunisia and Libya, 1830-1980*, p. 265.

(107) Capasso, «The War and the Economy: The Gradual Destruction of Libya», pp. 5-6.

من أبرزها حركة اللجان الثورية<sup>(108)</sup>. وفي موازاة ذلك، تعرّضت ليبيا لعزلة دولية وإقليمية نتيجة سياستها الخارجية الثورية والقائمة على شراء السلاح من الاتحاد السوفياتي، ودعم ما يعرف بحركات «التحرّر» في أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط كمنظمة التحرير الفلسطينية، والجيش الجمهوري الإيرلندي، ما وضع النظام على قائمة الدول الراحية للإرهاب من جانب إدارة رونالد ريغان عام 1981<sup>(109)</sup>.

ظهرت محدودية تلك السياسة الخارجية الراديكالية بعد القصف الجوي الأمريكي على طرابلس وبنغازي عام 1986، بسبب مزاعم بتورط نظام القذافي في تفجير ملهى ليلي يرتاده جنود أمريكيون في برلين، والهزيمة التي تعرّض لها الجيش الليبي المُشارك في الحرب الأهلية التشادية سنة 1987. ازدادت عزلة النظام في مواجهة بيئة إقليمية ودولية معادية انتهت بفرض أمريكا عقوبات اقتصادية على ليبيا. وعندما انخفضت أسعار النفط أكثر فأكثر عام 1986، أصبح النظام في أضعف حالاته<sup>(110)</sup>.

### 3 - بريسترويكا متناقضة

كبقية الأنظمة العربية التي تحوّلت إلى سلطويات متبلّرة في أواخر الثمانينيات، أجبر النظام الليبي على تنفيذ سياسات لبرلة مُتَحَكِّم فيها بشدة، بعد أن خلقت العزلة الدولة والإقليمية، وانخفاض أسعار النفط، أزمة شرعية لدى النظام. تم ذلك، في الوقت الذي تغيّرت فيه النخبة الحاكمة لتصبح مؤلفة من الأعضاء الأقوياء في المنظمات غير الرسمية: منها الأجهزة الأمنية (مكتب معلومات القائد<sup>(111)</sup>، والاستخبارات العسكرية، وهيئة أمن الجماهيرية<sup>(112)</sup>، ولجان التطهير)، واللجان الثورية، ومنظمة رفاق القائد (زملاء

(108) تمثل حركة اللجان الثورية مصدرًا مهمًا آخر للسلطة غير الرسمية في ليبيا سابقًا، تأسست الحركة في أواخر عام 1978 من أجل «حماية» الثورة، وتغلغل أعضاؤها في الكثير من مؤسسات الدولة، يعمل التنظيم كحزب مؤلف من قوات الأمن شبه العسكرية، وكان مسؤولاً بشكل رئيسي عن مراقبة نشاطات المعارضة في الداخل، ثم توسّع دوره بداية الثمانينيات عندما أراد النظام القضاء على المنشقين، بمن فيها المعارضة في الخارج. تم تحجيمه أواخر الثمانينيات عندما شرع النظام في تجربة قصيرة من اللبرلة السياسية والاقتصادية، لكنه أعيد مرة أخرى في التسعينيات لاجتثاث المعارضين الإسلاميين من خلال لجان التطهير الخاصة، وأيضًا لمواجهة احتجاجات بنغازي عام 2006. مارس الكثير من أعضائها عمليات القتل والتعذيب والإعدام، كما كانت لها صحيفة خاصة «الزحف الأخضر»، ومحكمة خاصة «محكمة الثورة». انظر: Alison Pargeter, «Libya: Reforming the Impossible?», *Review of African Political Economy*, vol. 33, no. 108 (2006), p. 228.

(109) Ahmida, *Forgotten Voices Power and Agency in Colonial and Postcolonial Libya*, p. 81.

(110) Ibid., p. 82.

(111) كان يقوده أحمد رمضان الأصيبي المعروف بقلم القائد.

(112) تتألف هيئة أمن الجماهيرية من فرعين داخلي وخارجي، كان يقود هيئة الأمن الداخلي عبد الله السنوسي عدیل القذافي والمنحدر من قبيلة المقارحة التي تعدّ تاريخيًا من الصفوف القبلية =

القذافي السابقين في المدرسة، والكلية العسكرية)، وما يُعرف برجال الخيمة (أبناء عمومة القذافي<sup>(113)</sup>، والأصدقاء المقربون، والحلفاء القبليون والجهويون)<sup>(114)</sup>.

من مظاهر اللبلة على الصعيد السياسي كان إطلاق سراح معظم السجناء السياسيين عام 1988، ورفع الحظر عن الممنوعين من السفر. وفي الوقت الذي هاجم فيه القذافي حركة اللجان الثورية متهمًا إياها بالانحراف عن مسار الثورة وارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، أعلن في عام 1988 عن الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان، المتضمنة لبعض الأفكار القديمة للقذافي في الكتاب الأخضر، مع بنود أخرى تعدّ مراجعة نقدية لها، لكنها ظلت في المجمل متناقضة مع مبادئها<sup>(115)</sup>. مع ذلك، حاولت الحكومة تنفيذ بعض بنود الوثيقة، جعل من مؤتمر الشعب العام يقر قانوناً في عام 1989 يدعو إلى استقلال القضاء وإلغاء المحاكم الثورية. رافق ذلك توقيع ليبيا على معاهدة الأمم المتحدة المناهضة للتعذيب<sup>(116)</sup>.

على الصعيد الاقتصادي، وبالرغم من أن احتياطات ليبيا المالية جُلبت الاقتراض من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي؛ إلا أن النظام اتجه نحو انفتاح اقتصادي لتخفيف ضغط العقوبات الدولية، وانخفاض أسعار النفط. شمل إلغاء الدولة احتكارها للاستيراد والتصدير سنة 1988، وإزالة القوانين المُقيّدة للتجارة المملوكة للقطاع الخاص. كما تم إدخال نظام التشاركيات الذي سمح بإنشاء تعاونيات استهلاكية يساهم فيها كل من العمال وأصحاب رأس المال من خارجها<sup>(117)</sup>.

المتحالفة مع قبيلة القذافة التي ينتمي إليها القذافي، بعد أن أحيا القذافي التحالفات القبلية القديمة مع منتصف الثمانينيات وبداية التسعينيات. أما هيئة الأمن الخارجي فكانت بقيادة موسى كوسى أحد المقربين من القذافي.

(113) من هؤلاء أحمد قذاف الدم القذافي منسق العلاقات الليبية المصرية، والحاكم العسكري لشرق ليبيا في التسعينيات، وأخوه سيد قذاف الدم القذافي، المنسق العام للجان القيادات الشعبية، وأحمد إبراهيم القذافي، وزير التعليم السابق، وأمين مساعد لمؤتمر الشعب العام (نائب رئيس البرلمان).

(114) أحميده، الإبادة الجماعية في ليبيا الشر: تاريخ استعماري مخفي، ص 361.

(115) في المادة 11، وصفت الوثيقة الملكية الخاصة الناتجة من الجهد «مقدّسة» لكن يمكن تقييدها للمصلحة العامة غير محددة المعالم. كما نجد في المادة 26، أن جميع الأفعال المخالفة للمبادئ والحقوق المعلنة في الميثاق الأخضر مُجرّمة. وهذا ما يثير التساؤل حول ماهية الأفعال التي يمكن وصفها جريمة من قبل الحكومة والممكن استخدامها كذريعة لقمع المعارضة والحريات. انظر: «إعلان الوثيقة الخضراء»، <<https://bit.ly/3DAK6FJ>>.

(116) Dirk Vandewalle, «Qadhafi's 'Perestroika': Economic and Political Liberalization in Libya,» *Middle East Journal*, vol. 45, no. 2 (1990), p. 225.

(117) Matteo Capasso, «Understanding Libya's 'Revolution' through Transformation of the Jamahiriyya into a State of Exception,» *Middle East Critique*, vol. 22, no. 2 (2013), p. 120.

تم التخلي عن اللبلة السياسية التي لم تهدد بنى النظام الحقيقية (أي الأجهزة الأمنية الرسمية وغير الرسمية)، نتيجة لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية. فعقب انهيار الاتحاد السوفياتي، فرض مجلس الأمن بقيادة أمريكا عقوبات على ليبيا سنة 1992<sup>(118)</sup>، بعد اتهام النظام بتفجير طائرة «بان أم» الأمريكية فوق مدينة لوكربي في اسكتلندا عام 1988<sup>(119)</sup>. بالتزامن مع العقوبات الدولية، تعاظم السخط المحلي من تدهور الأوضاع الاقتصادية التي لم تحسنها إجراءات الانفتاح المُفتقدة ليس فقط للتنظيم، والتخطيط العقلاني، وإنما كذلك للبناء المؤسسي القادر على استيعاب تلك التغييرات العشوائية، بعد أن شوّه من طريق تسلط الأجهزة الأمنية، وسياسات التطهير<sup>(120)</sup>.

كانت النتيجة مواجهة النظام لمزيد من المعارضة الداخلية وصلت حد قتل قوات الأمن لأكثر من 1200 سجين إسلامي في سجن أبو سليم سنة 1996<sup>(121)</sup>. إضافة إلى بروز تنظيم الجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة كحركة تتبنى العنف المسلح لإسقاط النظام<sup>(122)</sup>. ردت

(118) شملت تلك العقوبات، حظر بيع الأسلحة وأنواع كثيرة من معدات صناعة النفط، وحظر السفر الجوي الدولي.

(119) أحمدية، «دولة ما بعد الاستعمار والتحوّلات الاجتماعية في ليبيا»، ص 176.

(120) في الواقع لم تؤثر سياسات الانفتاح الاقتصادي مطلقاً على ثروات الجماعات التي تعدّ حيوية للحفاظ على سلطة معمر القذافي: كبار التكنوقراط داخل الشركات النفطية الكبرى، ومديري مؤسسات الدولة، والجيش ورجال الأعمال المقربين. بل بالعكس، ربما عززت تلك الإجراءات من ثرواتهم، حيث أصبح بإمكانهم الآن الحصول بسهولة أكبر على الاعتمادات الائتمانية، والمشاركة بشكل أكثر حرية في معاملات الاستيراد والتصدير، واستخدام العملات الأجنبية المتاحة بسهولة لديهم لاستيراد السلع الاستهلاكية الرئيسية. لذلك، من المفارقة أن الافتقار إلى التنظيم، والتخطيط العقلاني للإصلاح الاقتصادي، أدى إلى تقسيم طبقي أكبر. لم يكن لتجار التجزئة الصغار ورجال الأعمال فرص متساوية في الحصول على رأس المال، ونتيجة لذلك، قصروا عملياتهم على الغداء والخدمات التي تتطلب القليل من رأس المال والسلع الاستهلاكية المستوردة من البلدان المجاورة. في الوقت الذي تخوّف فيه معظم موظفي الدولة من اختفاء سياسات الأجور والإعانات التي حافظت على مستوى معيشتهم (عند مستوى منخفض نسبياً)، علاوة على ذلك، فإن فكرة أن يصبحوا رواد أعمال في نظام سياسي تميز منذ ما يقرب من عقدين من الزمن بمستويات عالية من عدم القدرة على التنبؤ، وعززت ضمنيّاً، من خلال سياساتها الريعية، ميول المواطنين لتجنب المبادرة الشخصية والمخاطر. في النهاية، لم تنتظر أي جماعة خارج دائرة السلطة في ليبيا إلى استراتيجيات الانفتاح على أنها تصب في مصلحتها.

(121) وقعت المجزرة عندما دهمت قوات خاصة يوم 30 حزيران/يونيو 1996 سجن أبو سليم الواقع في ضواحي العاصمة طرابلس، وأطلقت النار على السجناء بدعوى تمردهم داخل السجن الذي يعدّ الأكثر تحصيناً وحراسة في ليبيا. ثم قامت تلك القوات بدفن الجثث في باحة السجن وفي مقابر جماعية متفرقة في ضواحي طرابلس. وينتمي أغلب السجناء القتلى إلى جماعات إسلامية متعددة المشارب والاتجاهات.

(122) بحلول منتصف التسعينيات، أعلنت جماعة تُعرف باسم الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة، المكونة من قدامى المحاربين الليبيين في أفغانستان، مسؤوليتها عن اقتحام سجن بنغازي عام 1995 =

النخبة الحاكمة بسلسلة من الإجراءات: أولاً، تخلي النظام عن أيديولوجيته المناصرة للوحدة العربية لصالح نمط التسلط الشخصي الذي يقوم على تعظيم شخصية القذافي<sup>(123)</sup>، والوحدة الأفريقية. ثانياً، إضفاء الطابع الرسمي على سياسة إعادة بناء المجتمع الليبي قبلياً في عام 1993، بتأليف لجان «القيادات الشعبية» المؤلفة من الزعامات القبلية البارزة والتي أوكل إليها مهمة تنسيق العلاقات الاجتماعية بين القبائل والسلطة. حيث تقوم اللجان المتفرعة عن هذا الجسم، بفض النزاعات الداخلية، والتواصل مع المجالس واللجان الشعبية لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضمان الولاء السياسي للنظام<sup>(124)</sup>. ثالثاً، تقليص حجم الجيش النظامي، لمصلحة إنشاء الكتائب الأمنية المختصة بحماية النظام ورئيسه شخصياً، تم تجنيد تلك القوات بوجه خاص من قبائل القذافة، والمقارحة، وورفلة<sup>(125)</sup>، وترهونة، وورشفانة، وكان يقودها بشكل رئيسي، صهر القذافي عبد الله السنوسي، ومنصور ضو القذافي، واللواء مسعود عبد الحفيظ القذافي، وأبناؤه المعتصم، والساعدي، وخميس.

#### 4 - العقد الأخير جدلية الجمود والإصلاح

شهد العقد الأخير لدولة الجماهيرية تغيراً في سياسة النظام الذي تكبد خسائر فادحة جراء العزلة الدولية والإقليمية، ودُفع بنخبة جديدة تتألف من الجناح الإصلاحي في النظام

إطلاق سراح بعض أعضائها المسجونين، كما قتل العشرات في وقت لاحق من ذلك العام عندما اشتبكت قوات الأمن مع أعضاء الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة في بنغازي. في شباط/فبراير 1996، حاول أعضاء الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة اغتيال القذافي، واندلعت معارك مسلحة في مناطق شرق ليبيا بين الجماعة الليبية المقاتلة وقوات الأمن الليبية، وأسفر هجوم للجماعة الليبية المقاتلة على موقع عسكري ليبي بالقرب من درنة عن مقتل العشرات ودفع إلى إعلان الأحكام العرفية في المحافظات الشرقية، والاستعانة مجدداً بتنظيم اللجان الثورية. إلى أن تمكن النظام من سحقها بحلول عام 1998 انظر: Lisa Anderson, «Rogue Libya's Long Road», *Middle East Report*, no. 241 (2006), p. 44.

(123) أحميدة، «دولة ما بعد الاستعمار والتحوّلات الاجتماعية في ليبيا»، ص 176.

(124) المصدر نفسه، ص 177. عمل القذافي ومستشاروه على إعادة إحياء ما يُعرف بالصفوف القبلية، وهي عبارة عن تحالفات فلاحية-قبلية مثّلت دفاعات ضد الدولة المركزية سواءً في الفترة العثمانية أو الإيطالية، استخدمه النظام بقيادة أقرباء القذافي كخليفة حنيش القذافي، وأحمد وأخوه سيد قذاف الدم القذافي، للحفاظ على الاستقرار والتصدي للمعارضة داخل ليبيا ضمن استراتيجية فرق تسد. وبشكل عام كامتداد لسياسة البدونة الثقافية الموجهة نحو إضعاف متعلمي ومتقني الطبقة الوسطى الحضرية في المَدن الكبرى، عبر تشجيع الطقوس الريفية والقيم القبلية التقليدية المتعلقة باللباس والموسيقى والأعياد. انظر: أحميدة، الإبادة الجماعية في ليبيا الشر: تاريخ استعماري مخفي، ص 355 و364.

(125) تم تقليص حجم قبيلة ورفلة نسبياً من اعتبارات التجنيد العسكري إلى حد كبير، بعد اكتشاف التحضير لمحاولة انقلابية يمثّل قوامها الأساسي ضباط عسكريين من قبيلة ورفلة سنة 1993. لكن ظل حضورها في الأجهزة الأمنية قوياً حتى سقوط النظام.

بقيادة نجل القذافي سيف الإسلام، لتحقيق تقارب مع الدول الغربية والعربية، وعقد مصالحة مع المعارضة الليبية في الداخل والخارج، وتطبيق برامج إصلاح اقتصادي وسياسي.

تمت تسوية العلاقات مع الغرب، بعد قبول النظام تسليم المتهمين الرئيسيين بتفجير طائرة لوكربي للسلطات الدولية عام 1999 ودفع التعويضات لأسر الضحايا عام 2003. إضافة إلى استغلال النظام لأحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر بالمسارعة في إدانة «العمل الإرهابي»، وتقديم نفسه كشريك في «الحرب على الإرهاب». وأخيراً، تخليّ العلفني عن رغبته في امتلاك أسلحة دمار شامل بشكل كامل في كانون الأول/ديسمبر 2003<sup>(126)</sup>.

رُفعت عقوبات الأمم المتحدة في وقت كان فيه الطلب العالمي على المنتجات البترولية أخذاً في الزيادة، وأسعار النفط في ارتفاع، ونتيجة لذلك، ارتفعت إيرادات ليبيا النفطية بشكل مضطرد في الحقبة 1999-2003. وبتأييد كبير من قبل سيف الإسلام القذافي، عُيّن شكري غانم التكنوقراطي وكبير الخبراء في مؤسسة أوبك النفطية، كرئيس للوزراء للقيام بإصلاحات اقتصادية عام 2003<sup>(127)</sup>.

خفّفت عملية الإصلاح من الضغوط الاقتصادية التي عاناها الشعب الليبي حقبة العقوبات، بازدياد توفر السلع الاستهلاكية بأسعار مناسبة لمعظم السكان، لكن توازن النشاط الاقتصادي بين القطاعين الخاص والعام لم يتغيّر كثيراً في ظل استمرار الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل. كما أن عملية الإصلاح نفّذت بصورة ناقصة وبقيت في أحسن أحوالها رأسمالية محاسبية، بسبب رفض الشبكات الداعمة للنظام (الأجهزة الأمنية، ومستشارو القذافي وأقرباؤه<sup>(128)</sup>، ورجال الأعمال المرتبطون بالنظام، وأبناء القذافي)<sup>(129)</sup> خطط تحرير الاقتصاد بوصفها تهديداً لمكاسبهم المادية. إضافة إلى أن نجاح الإصلاحات الاقتصادية كان يتطلب بحسب عدد من الخبراء الدوليين إعادة هيكلة لكل مؤسسات الدولة الأخرى بما فيها

Anderson, «Rogue Libya's Long Road», pp. 45-46.

(126)

Vandewalle, *A History of Modern Libya*, p. 183.

(127)

كان الهدف من تلك الإصلاحات، تنويع مصادر الدخل لتقليل الاعتماد على النفط، وجذب الاستثمارات الأجنبية، علاوة على إعادة هيكلة القطاع المصرفي والشروع في إنشاء بنوك خاصة. تضمنت خطط الإصلاح أيضاً تعديل النظام الضريبي، وإنشاء البورصة، وسنّ قوانين جديدة لتخفيف القيود على الشركات الأجنبية التي ترغب في الاستثمار داخل ليبيا، وخطط ترويج للقطاع السياحي المهم في البلد.

(128) بالأخص من قبل ما يعرف بالحرس الثوري القديم، كأحمد إبراهيم القذافي، ونصر المبروك مدير هيئة الأمن العام، وعبد القادر البغدادي القيادي البارز في حركة اللجان الثورية، وعلي الشاعري وزير التعبئة الجماهيرية والإعلام السابق.

(129) محمد رئيس اللجنة الأولمبية الليبية والهيئة العامة للاتصالات. المعتصم مستشاراً للأمن القومي. خميس الابن الأصغر للقذافي قائد وحدة للقوات الخاصة -لواء 32 المعزز. هانيبال رئيس الشركة الوطنية العامة للنقل البحري. في حين أن الساعدي القذافي كان رئيساً لأحد الكتائب الأمنية.

الأمنية؛ بدا أن النخبة الحاكمة لم ترغب في استكمالها خشية إنتاجها مؤسسات جديدة قادرة على السماح بتعبئة اجتماعية ضد النظام<sup>(130)</sup>.

أُقيل شكري غانم من منصبه واستُبدل بالبغدادي المحمودي المحسوب على الجناح المحافظ عام 2006، كما أجهضت محاولات الإصلاح السياسي كافة بما فيها إصدار دستور جديد للبلاد، بسبب استمرار تسلط الأجهزة الأمنية على البناء والإصلاح المؤسسي. لم يمنع التحسن في المستوى المعيشي، من ارتفاع معدلات البطالة ومستويات الفساد. ففي الوقت الذي بلغت فيه معدلات القراءة والكتابة نسبة 88 بالمئة، ومدى متوسط الأعمار 76 سنة، ما وضع ليبيا في المرتبة الأولى أفريقيًا والثالثة والخمسين على مستوى العالم استنادًا إلى مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية عام 2010<sup>(131)</sup>، احتلت ليبيا كذلك، المرتبة 146 من أصل 178 كأكثر الدول فسادًا في العالم حسب منظمة الشفافية الدولية<sup>(132)</sup>.

## خاتمة

تبيّن لنا التجربة الليبية أمرًا مهمًا، ألا وهو أن أزمة الدولة الحالية لم يحدث فجأة، بل إنه متجذّر بنيويًا في أمرين: أولاً، في التناقض الذي أحدثه فرض الدولة الحديثة على المجتمع عن طريق الاستعمار، وهذا ما دفعنا إلى قراءة تجربة مسارات بناء الدولة الليبية في سياق أوسع، حيث أثبتت لنا أمثلة متنوعة عن تشابه كبير في التجارب التاريخية لعملية تشكّل وبناء الدولة في الوطن العربي، بالرغم من أن لكل تجربة خصوصيتها التي تميّزها من غيرها. وثانيًا، من طريق التراكم التاريخي لخيارات النخبة الحاكمة. إن أزمة الدولة الليبية الحالية، تعود إلى خلل بنيوي في عملية البناء المؤسسي منذ نشأة الدولة الليبية الحديثة عام 1951، وعن عملية تقويض مؤسساتي أدّت فيه النخبة الحاكمة بالأخص في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين دورًا كبيرًا، وبخاصة مع تزايد الاعتماد على المؤسسات غير الرسمية للإدارة والحكم. فشلت النخبة السياسية الليبية الحاكمة بعد عام 2011، في استعادة احتكار وسائل العنف بإعادة بناء الجيش والشرطة. كما عرقل التدخل الخارجي، توصّل الأطراف المتصارعة على السلطة إلى تسوية يتم بموجبها نزع سلاح الميلشيات كشرط أساسي لإعادة بناء الدولة الليبية، وسدت جماعات المصالح المرتبطة بالهويات القبلية، والجهوية، والدينية الفراغ الذي خلفه سقوط نظام القذافي، هذا على الرغم من مشاركة الليبيين اللافتة في عمليتين

(130) Capasso, «Understanding Libya's «Revolution» through Transformation of the Jamahiriyya into a State of Exception,» p. 120.

(131) United Nations Human Development Programme [UNDP], *Human Development Report 2010: The Real Wealth of Nations: Pathways to Human Development*, 20<sup>th</sup> Anniversary ed. (New York: Palgrave Macmillan, 2010).

(132) Transparency International the Global Coalition against Corruption, *Corruption Perceptions Index 2010*, <<https://shorturl.at/aCOV2>>.

انتخابيتين عام 2012، و2014، والتعبير عن رغبتهم بحماس في أن يكون لهم مجتمع مدني. رغم محاربة النظامين السابقين لكل أشكال المعارضة العلنية المنظمة. في الواقع، ساهم عوز النخب الحاكمة الجديدة لرؤية عميقة، تعي التعقيدات الاجتماعية المحلية من جانب، ورغبتها في تعظيم مكاسبها المادية بالمحافظة على استمرار الوضع الراهن من جانب آخر، في اكتساب نموذج الزعيم السلطوي القوي؛ جاذبية كبرى مجدداً، وبخاصة مع انتشار فوضى الميليشيات المسلحة، وأمراء الحرب، والجهاديين، وقد يُفسّر ذلك صعود القائد العسكري خليفة حفتر في شرق البلاد باسم فرض الأمن واستعادة النظام □